

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/SDD/2004/6  
7 July 2004  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

"شروق"

البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة  
في جمهورية مصر العربية

إنجازات وتحديات



الأمم المتحدة  
نيويورك، ٢٠٠٤

---

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

04-0341

-----

المحتويات

الصفحة

١	أولاً- التعريف ببرنامج "شروق" .....
٢	ثانياً- الأسس العلمية لبرنامج "شروق" .....
٢	ألف- المفهوم المحدد للتنمية الريفية في "شروق" .....
٢	باء- الركائز الأساسية لبرنامج "شروق" .....
٣	جيم- أهداف "شروق" .....
٥	دال- آليات العمل .....
٩	ثالثاً- إستراتيجية تنفيذ برنامج "شروق" حتى عام ٢٠١٧ .....
٩	ألف- خطة الإرساء (١٩٩٤-٢٠٠٢) .....
٩	باء- خطة الإنطلاق (٢٠٠٢-٢٠٠٧) .....
١٦	جيم- خطة التوجه (٢٠٠٧-٢٠١٢) .....
١٦	دال- خطة الإستدامة (٢٠١٢-٢٠١٧) .....
١٩	رابعاً- الآثار المتوقعة لبرنامج "شروق" .....
٢١	خامساً- المجال الجغرافي لتطبيق "شروق" .....
٢٢	سادساً- تمويل برنامج "شروق" / قواعد توزيع واستخدام اعتمادات برنامج "شروق" ..
٢٢	ألف- قواعد عامة .....
٢٢	باء- قواعد خاصة .....
٢٨	سابعاً- الإنجازات العملية لبرنامج "شروق" .....
٢٨	ألف- مجال البنية الأساسية .....
٣٠	باء- مجال التنمية البشرية والمؤسسية .....
٣٢	جيم- التنمية الاقتصادية .....
٣٤	ثامناً- المعونة الفنية في برنامج "شروق" .....

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٧	تاسعاً- مشاكل التنفيذ والدروس المستفادة.....
٣٧	ألف- مشاكل من خارج مؤسسة التنفيذ.....
٤٢	باء- مشاكل داخلية.....
٤٨	عاشراً- تقويم برنامج "شروق".....
٤٨	ألف- تقويم مشروعات "شروق" في مياه الشرب.....
٥١	باء- تقويم مشروعات "شروق" في خدمات المراض الصحي.....
٥٤	جيم- تقويم مشروعات "شروق" في الخدمات البريدية.....
٥٥	دال- تقويم مشروعات "شروق" في الخدمات الصحية.....
٥٩	حادي عشر- مستقبل برنامج "شروق".....
٥٩	ألف- رؤية المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية.....
٦٠	باء- رؤية لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب المصري.....
٦٧	خاتمة.....
٦٨	المراجع.....

## تقديم

تستهدف هذه الدراسة، التي أعدها مشكوراً السيد إبراهيم محرم، رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، استعراض البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية. وقد تضمن استعراض هذا البرنامج، المعروف باسم "شروق"، مرتكزاته العلمية وأهدافه ومنهجه، وآليات عمله، وما تحقّق من إنجازات خلال سنوات تطبيقه منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٣. بلغ إجمالي تمويل هذا البرنامج نحو ٢,٢ مليار جنيه مصري، نُفِذ من خلالها نحو ٨٤,٨ ألف عملية ومشروع تنموي صغير في القرى المصرية كافة. كما تستعرض الدراسة أهم المشكلات التي تعرض لها البرنامج، ونتائج دراسات تقييمه، وفرص استمراره مستقبلياً من خلال رؤية المجلس القومي للخدمات التابعة لرئيس الجمهورية، وأيضاً من خلال رؤية اللجنة المختصة في البرلمان المصري.

تشكر الإسكوا مؤسسة كريادل على دعمها إصدار هذه الدراسة وتأمّل أن تحقّق غرضها في نشر المعرفة وتبادل الخبرة مع التجارب التنموية المشابهة في الأقطار الأخرى، كما تأمل أن تساهم في دعم الجهود الفنية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق مناهج التنمية المحلية وتنسيق نشاطاتها.



## أولا- التعريف ببرنامج شروق

شروق وهو الاسم المختصر للبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية.

ويستهدف "برنامج شروق" تحقيق التنمية الريفية المتكاملة وإطلاق حركة وقوى النمو الذاتي، بما يحقق إرتقاء وتحسينا مستمرا لنوعيه الحياة لمواطني الريف من خلال مشاركتهم الإيجابية الفعالة. وهذا ينقل مواطن القرية من موقف المتلقي السلبي لخدمات التنمية، ليصبح مشاركا فعلا في اختيار وترتيب أولويات مشروعات التنمية، ويسهم إيجابيا في تنفيذها، ومتابعتها، والحفاظ على استمراريتها وتواصلها المستقبلي.

وقد تم الإعلان عن بدء البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" في ختام المؤتمر القومي الأول للتنمية الريفية الذي عقد يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ برعاية رئيس جمهورية مصر العربية، وبرئاسة السيدة سوزان مبارك.

وقد تمت متابعة ما تحقق من إنجازات في برنامج "شروق"، وكذلك بلورة رؤيته المستقبلية حتى عام ٢٠١٧، خلال المؤتمر القومي الثاني للتنمية الريفية الذي عقد يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ برئاسة السيدة سوزان مبارك راعية برنامج "شروق".

## ثانيا - الأسس العلمية لبرنامج شروق

### ألف - المفهوم المحدد للتنمية الريفية في شروق

إن التنمية الريفية التي يقصدها ويعمل لها برنامج شروق تعرف تحديدا على النحو التالي:

"التنمية الريفية هي عملية، تغيير، ارتقائي، مخطط، للنهوض الشامل، بمختلف نواحي الحياة إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، يقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفي، بنهج ديمقراطي، وبتكاتف المساعدات الحكومية، بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير".

### باء - الركائز الأساسية لبرنامج شروق

بناء على التعريف المحدد للتنمية الريفية الذي يتبناه "شروق"، فإن برنامجه يستند على ركائز أساسية، هي:

#### ١- المشاركة جوهر التنمية

إن جوهر ولب برنامج "شروق" هو تغيير اتجاه وفكر وسلوك المواطن الريفي من مجرد متلقي ومستفيد من خدمات التنمية التي تقدم إليه، ليتحول هذا المواطن إلى صانع حقيقي لهذه التنمية ومسؤول مباشر عن حمايتها والدفاع عن استمرارها.

#### ٢- ديمقراطية التنمية

إن التنمية في شروق لا بد وأن تكون ديمقراطية الطابع، ويشارك فيها جميع أبناء المجتمع بدءا من تخطيطها مرورا بتنفيذها وتحمل أعبائها وإنهاء بتقويمها والإستفادة من نتائجها. وهو ما يسهل تحقيقه من خلال المنظمات الإجتماعية الأهلية، مع توسيع قاعدة عضوية هذه المنظمات، ودعم قدراتها للمشاركة الفعالة، وتشجيع ممارسة أنشطتها الداخلية بشفافية وعدالة.

#### ٣- الإعتماد على القيادة المحلية والشباب والمرأة

إن القادة المحليين هم صفوة أبناء المجتمع المحلي الريفي الذين يلقون التقدير والإحترام والمحبة من باقي أبناء المجتمع. أما الشباب، فهم أكثر فئات المجتمع إستعدادا لتقبل التغيير والتحمس له. وأما المرأة، فهي نصف المجتمع، ومربية أجياله، والمسؤولة عن رعاية الأسرة وتنظيم معيشتها.



#### ٤ - المساندة الحكومية للتنمية

ان قبول الحكومة لتبني برنامج "شروق" لا بد وان يترجم عمليا في إدماج كل الأنشطة التنموية التي تسهم فيها أو تدعمها الحكومة، بمختلف وزاراتها وأجهزتها، لتكون جزءا مكملا ومتمما عضويا في برنامج "شروق" بإعتباره البرنامج "القومي" للتنمية الريف المصري.

#### ٥ - كفاءة تخطيط التنمية

تتحقق كفاءة التخطيط التكاملية المحلي للتنمية في برنامج شروق من خلال: تعدد أغراض المشروعات، وتعدد أسباب هذه المشروعات، وشمولية الإستفادة منها لكافة الفئات الإجتماعية، ومساندة المشروعات الإقتصادية للمشروعات الإجتماعية، إضافة إلى التشديد على الإستجابة خلال بداية مشروعات البرنامج، للإحتياجات الفعلية وعدم التعارض مع التقاليد وتحقيق نتائج سريعة وأن تكون قابلة للإستمرار وإستقطاب الدعم.

#### جيم - أهداف "شروق"

##### ١ - الأهداف الإستراتيجية لبرنامج شروق

الهدف الإستراتيجي (بعيد المدى) لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق" يتضمن شقين يجب أن يتحققا معا في تزامن آني ووقت واحد وهما:

- (أ) التقدم المستمر في جودة الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي؛
- (ب) الإرتقاء المتوالي بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم.

##### ٢ - الأهداف العامة لبرنامج شروق

#### (أ) التنمية البيئية المحلية؛

١ - التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين، من خلال إصاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها مرافق البنية الأساسية؛

٢ - إستمرارية قدرة الموارد البيئية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

(ب) التنمية الإقتصادية المحلية؛

- ١- زيادة فرص العمل المستقر والمنتج؛
- ٢- تنويع مصادر الدخل المحلي إعتقادا على تصنيع الريف؛
- ٣- زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين، وتقريب الفوارق الداخلية فيما بينهم.

(ج) التنمية البشرية المحلية؛

- ١- رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية والمهارية وغيرها، من خلال رفع كمي ونوعي وعدالة توافر خدمات التنمية البشرية؛
- ٢- المشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية، وتعظيم الإعتقاد على الشباب في كافة أنشطتها، وتحقيق أمان الطفولة، وإدماج الفئات الإجتماعية المهمشة؛
- ٣- الإرتقاء بالنظام القيمي، وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية، وإعلاء الشعور الفردي بالمسؤولية المجتمعية، وممارستها العملية خلال المشاركة الشعبية المنظمة؛
- ٤- ضبط معدلات النمو العددي للسكان لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة؛
- ٥- التوزيع الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة.

(د) التنمية المؤسسية المحلية؛

- ١- الزيادة المستمرة في الإعتقاد على المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية، من خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية الديمقراطية ذاتية الإعتقاد في تعبئة وتنظيم هذه المشاركة، وعدالة إقتسام أعباء التنمية، وعدالة توزيع عوائدها؛
- ٢- التعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية، بالزيادة المضطردة لأدوار ومسؤوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية؛
- ٣- تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الحكومية، وبينها وبين الجهود الأهلية المنظمة في أنشطة التنمية المحلية؛

٤- تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلي وتنمية المجتمع القومي.

### ٣- الأهداف المحددة (المحلية) لبرنامج "شروق"

سيتم وضع الأهداف وتحديدها، الكمي والكيفي، على مستوى كل مجتمع محلي مستهدف على حدة في إطار الأهداف العامة سالفة الذكر.

وسيقوم بوضع هذه الأهداف المحددة المجتمع المحلي المعني من خلال مشاركة شعبية منظمة أثناء تخطيط برنامجه المحلي للتنمية الريفية المتكاملة. ومن الضروري أن تتضمن هذه الأهداف المحلية مؤشرات تنموية محددة، ذات طبيعة كمية أي رقمية كلما كان ذلك ممكناً، تبين المستويات المستهدفة تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وتغطي مختلف جوانب التنمية الريفية.

### دال- آليات العمل

#### ١- على المستوى القروي المحلي

##### (أ) في كل مربع سكني؛

الركيزة الأساسية في آليات العمل هم مندوبو ومندوبات "شروق" في المربعات السكنية بجميع القرى والكفور والنجوع والعزب والتوابع (المربع الواحد يضم نحو ١٠-٢٥ منزلاً)، حيث يقوم أهالي المربع فيما بينهم، خلال اللقاءات الشعبية المنظمة لهم، بإختيار مندوب ومندوبة عنهم، يطلق عليهم تسمية مندوبي "شروق". وتتركز مهام مندوبي ومندوبات "شروق" في أن يكونوا حلقة الصلة الدائمة بين أهالي وسكان المربع وبين أنشطة ومشروعات برنامج "شروق" ولجنته القروية.

##### (ب) لجنة "شروق" بالوحدة القروية؛

في كل وحدة محلية قروية تتشكل لجنة "شروق" من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات: (أ) ممثلون عن المجلس الشعبي المحلي المنتخب للقرية؛ (ب) ممثلون عن كل منظمة وجمعية أهلية في نطاق الوحدة القروية؛ (ج) أعضاء المجلس التنفيذي للوحدة المحلية القروية؛ (د) القيادات الطبيعية في نطاق القرى والتوابع التي تضمها الوحدة المحلية.

وتعتبر لجنة "شروق" بالوحدة القروية بمثابة القيادة المباشرة لبرنامج "شروق" على المستوى القروي المحلي، ولها سلطة واسعة وكبيرة في إختيار مشروعات التنمية وترتيب أولوياتها في إطار

خطة زمنية، وتوزيع أدوار تنفيذها، وتوزيع الإعتمادات المالية المتاحة على المشروعات، وتقدير حجم وطبيعة المشاركة الشعبية المالية والعينية في هذه المشروعات، ومتابعة تنفيذها وتقويمها.

(ج) اللجنة الفرعية لتنمية المرأة الريفية؛

تضم هذه اللجنة مندوبات شروق ونساء ناشطات في مجال الخدمة العامة بالقرية، ومعهن ممثلو المنظمات الحكومية والأهلية المعنية. والمهمة الرئيسية لهذه اللجنة هي العمل على تمكين المرأة الريفية من ممارسة حقوقها والإستفادة مما يتوافر بالقرية من خدمات وفرص تنموية.

(د) لجان فرعية حسب الأنشطة؛

تضم هذه اللجان مندوبي ومندوبات شروق وغيرهم من نشطاء الخدمة العامة بالقرية لتولي مسؤولية الأنشطة العديدة التي سيتم تنفيذها في القرية، بما يوسع قاعدة المشاركة الشعبية في جهود التنمية.

٢- لجنة شروق على مستوى المركز الإداري

تتشكل لجنة "شروق" في كل مركز إداري من أعضاء يمثلون أربع مجموعات: (أ) ممثلون عن المجلس الشعبي المحلي المنتخب للمركز؛ (ب) أربعة ممثلين عن كل لجنة قرية في البرنامج؛ (ج) أعضاء مجلسي الشعب والشورى في الدائرة التي يقع فيها المركز؛ (د) أعضاء المجلس التنفيذي للوحدة المحلية بالمركز.

**وتختص لجنة "شروق" بالمركز بما يلي:**

- ١- تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين خطط برنامج "شروق" بالوحدات القروية الواقعة في نطاق المركز.
- ٢- تخصيص أنصبة الوحدات المحلية القروية من الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لبرنامج "شروق" على مستوى المركز.
- ٣- تقديم الدعم والمساندة لتحقيق تنفيذ الوحدات القروية لمشروعاتها في برنامج "شروق" من خلال التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية والشعبية على مستوى المركز.
- ٤- متابعة مراحل تنفيذ مشروعات البرنامج في الوحدات المحلية القروية.

٥- إتخاذ القرارات والإجراءات التي تيسر سرعة تنفيذ مشروعات القرى وحل ما قد يعترضها من مشكلات.

٦- رفع المقترحات والتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح برنامج "شروق" إلى لجنة "شروق" بالمحافظة.

### ٣- لجنة "شروق" على مستوى المحافظة

تتشكل لجنة "شروق" في كل محافظة من أعضاء يمثلون أربع مجموعات: (أ) ممثلون عن المجلس الشعبي المنتخب للمحافظة، يحدددهم هذا المجلس؛ (ب) أربعة ممثلين عن كل لجنة مركز؛ (ج) ممثلون عن الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تعمل على مستوى المحافظة؛ (د) أعضاء المجلس التنفيذي للمحافظة.

### وتختص لجنة "شروق" بالمحافظة بما يلي:

١- تحقيق التنسيق والتكامل بين خطط برنامج "شروق" بالوحدات القروية وباقي الخطط القطاعية والنوعية على مستوى المحافظة.

٢- تخصيص أنصبة المراكز الإدارية بالمحافظة من الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لبرنامج "شروق" بالمحافظة.

٣- تقديم الدعم والمساندة لتحقيق تنفيذ الوحدات القروية لمشروعاتها في البرنامج، من خلال التنسيق والتكامل بين كل الأجهزة الحكومية والشعبية على مستوى المحافظة.

٤- متابعة مراحل تنفيذ مشروعات البرنامج.

٥- إتخاذ القرارات والإجراءات التي تيسر سرعة تنفيذ مشروعات القرى وحل ما قد يعترضها من مشكلات.

٦- رفع المقترحات والتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج على المستوى المركزي.

٤ - على المستوى القومي

(أ) لجان تنسيق مركزية؛ وتشمل أربع لجان وهي:  
(١) لجنة البنية الأساسية؛ (٢) لجنة التنمية البشرية؛ (٣) لجنة التنمية الاقتصادية؛ (٤) لجنة تنمية المرأة الريفية.

وتضم اللجان الأربع ممثلين عن الوزارات والأجهزة المركزية الحكومية، وعن المنظمات الأهلية، كما تضم قيادات برلمانية وخبراء فنيين في مجالات أنشطتها.

(ب) جهاز بناء وتنمية القرية المصرية؛

يعمل هذا الجهاز كأمانة فنية عامة للبرنامج، ويمول بعض أنشطته، ويتابع تنفيذ قرارات لجان التنسيق المركزية، كما يتابع تنفيذ كافة أنشطة البرنامج على المستوى القومي، وينسق جهود الدعم الفني للبرنامج، ويقوم بإجراء البحوث والدراسات والأنشطة التدريبية والاتصالية اللازمة للبرنامج، ويتولى مهام الترويج لمشاركة جهات محلية وخارجية في البرنامج.

ثالثاً- إستراتيجية تنفيذ برنامج "شروق"  
حتى عام ٢٠١٧

رسمت إستراتيجية برنامج "شروق" بما يتسق مع الخطط الخمسية للدولة حتى عام ٢٠١٧ على النحو التالي:

- (أ) خطة الإرساء ١٩٩٤-٢٠٠٢؛
- (ب) خطة الإنطلاق ٢٠٠٢-٢٠٠٧؛
- (ج) خطة التوهج ٢٠٠٧-٢٠١٢؛
- (د) خطة الإستدامة ٢٠١٢-٢٠١٧.

ألف- خطة الإرساء (١٩٩٤-٢٠٠٢)

لقد إتخذت الدولة قرارها بإدراج برنامج "شروق" ضمن خطة التنمية القومية (١٩٩٢-١٩٩٧)، في منتصف سنوات هذه الخطة، وتحديدًا بعد إقرار البرنامج في المؤتمر القومي للتنمية الريفية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤). وتضمن ذلك بدء تدخل البرنامج في ٢٦ وحدة محلية قروية، بمعدل وحدة واحدة في كل محافظة يتم إختيارها على أساس أن تكون الأكثر حرمانًا من الخدمات، وأن تكون الأكثر إستعدادًا للمشاركة الشعبية في التنمية، على أن يزداد تدريجياً عدد الوحدات القروية التي يتدخل فيها البرنامج، بحيث يطبق في جميع قرى البلاد خلال سبع سنوات. ويوضح جدول رقم (١) هذه الوحدات المختارة لبدء تطبيق البرنامج في عامه الأول.

جدول رقم (١) - الوحدات المحلية القروية المختارة لبدء تنفيذ  
البرنامج القومي للتنمية الريفية في جميع محافظات الجمهورية

م	المحافظة	المركز	الوحدة المحلية القروية المختارة
١	الدقهلية	ميت غمر	ميت الفرماوي
٢	القليوبية	بنها	مرصفا
٣	السويس	حي الأربعين	الجبليات
٤	المنوفية	أشمون	دروه
٥	قنا	إسنا	النجوع بحري
٦	الأقصر	الأقصر	المدامود
٧	الوادي الجديد	الخارجة	ناصر الثورة
٨	بني سويف	بني سويف	تزمنت الشرقية
٩	سوهاج	دار السلام	الخيام
١٠	الغربية	المحلة الكبرى	صفط تراب
١١	البحر الأحمر	سفاجا	أم الحويطات
١٢	الشرقية	أبو حماد	الحلمية
١٣	دمياط	كفر سعد	كفور الغاب
١٤	جنوب سيناء	أبورديس	فيران
١٥	بور سعيد	بور سعيد	تجمع بحر البقر
١٦	الإسماعيلية	القنطرة غرب	الرياح
١٧	الفيوم	ابشواي	الحامولي
١٨	المنيا	مطاي	أبو عزيز
١٩	البحيرة	دمنهور	أفلاقة
٢٠	أسيوط	أنوب	المعابدة
٢١	أسوان	دراو	بنبان
٢٢	مطروح	الضبعة	الجفيرة
٢٣	كفر الشيخ	كفر الشيخ	مسير
٢٤	الإسكندرية	برج العرب	بهيج
٢٥	الجيزة	أماباة	نكلا
٢٦	شمال سيناء	الحسنة	القصيمة



ونظرا للأضرار الناجمة عن السيول التي اجتاحت عدد كبير من قرى صعيد مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (بعد إقرار البرنامج من المؤتمر القومي بنحو أسبوعين فقط) فقد أعطيت الأولوية للقرى المتضررة بالسيول كي يتضمنها برنامج "شروق" في عامه الأول، دون إنتظار لدورها المرسوم في البرنامج.

لقد أعيد تصميم التتابع الزمني لبدء عمل برنامج "شروق" في مختلف قرى الجمهورية وفق التتابع الذي يوضحه جدول (٢).

جدول رقم (٢) - التتابع الزمني لدخول برنامج "شروق"  
في مختلف قرى الجمهورية

ملاحظات	وحدات يعد فيها خط للمشروعات	وحدات ينفذ بها مشروعات	عدد الوحدات التي يشملها البرنامج		العام
			قرى	وحدات محلية قروية	
من بينها ٥٧ وحدة مضارة بالسيول ووحدة بكل محافظة في الجمهورية	٢٦	٥٧	٤٠٧	٨٣	١٩٩٥-١٩٩٤
أضيفت ثلاث وحدات بكل محافظة	٨٧	٨٣	٧٨٠	١٦١	١٩٩٦-١٩٩٥
أضيفت أربعة وحدات بكل محافظة	١٠٤	١٦١	١٢٩٠	٢٦٥	١٩٩٧-١٩٩٦
أضيفت ثماني وحدات بكل محافظة	٢٠٨	٢٦٥	٢٣١٠	٤٧٣	١٩٩٨-١٩٩٧
أضيفت ثماني وحدات بكل محافظة	٢٠٨	٤٧٣	٣٣٤٠	٦٨١	١٩٩٩-١٩٩٨
أضيفت ثماني وحدات بكل محافظة	٢٠٨	٦٨١	٤٣٥٠	٨٨٩	٢٠٠٠-١٩٩٩
أضيفت باقي الوحدات المتبقية في جميع المحافظات مع الزيادة المحتملة في عددها خلال السنوات القادمة	١٧١	٨٨٩	٤٨٠٠	١٠٦٠	٢٠٠١-٢٠٠٠
		١٠٦٠	٤٨٠٠	١٠٦٠	٢٠٠٢-٢٠٠١

تركزت إستراتيجية مرحلة "الإرساء" على أن يكون الجهد الشعبي هو الأصل والأساس في كافة عمليات التنمية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقويماً، بحيث تتكاتف الجهود الحكومية لمساندة الجهود الشعبية ودعمها فنياً ومادياً في منظومة كلية متناسقة تكفل تواصل هذه التنمية وإستدامتها.

١- استنتاجات بشأن تنفيذ البرنامج في خطة "الإرساء"

(أ) نظرا لحدائثة البرنامج القومي من جهة، والميراث المثقل من ضعف الوعي العام والتشكيك لدى الريفيين تجاه الكثير من الجهود الحكومية من جهة أخرى، فإن أنشطة التنمية الريفية خلال الجزء المتبقي من الخطة الخمسية (١٩٩٢-١٩٩٧)، والخطة الخمسية التالية (١٩٩٧-٢٠٠٢) تركزت أساسا على تلبية المطالب الجماهيرية العاجلة والملحة من وجهة نظر المواطنين، والتي تعكس مصالحهم كما يدركونها بدرجة أكبر مما تعكس إحتياجات التنمية الشاملة المتواصلة؛

(ب) كذلك، فإنه نظرا للتدني النسبي للدخول الريفية، مع إرتفاع نسبي في فائض القوى العاملة الباحثة عن فرص عمل، فإن حجم المشاركة الشعبية المالية في تحمل أعباء التنمية لم يكن مرتفعا في البداية. لذلك، فإن إستراتيجية التنمية الريفية في هذه الخطة تركزت على محور التنمية الإقتصادية، خلال توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة المولدة للدخل التي تستخدم تقنيات مكثفة لعنصر العمل، مما يزيد الدخل الريفية وينتج فرصا أوسع مستقبلا لزيادة الإسهام الشعبي في تمويل التنمية؛

(ج) وبناء عليه كان من المفضل أن تتصف هذه المشروعات الإقتصادية على مستوى القرية الواحدة بدرجة متصاعدة من التكامل العضوي فيما بينها. وذلك فيما يشبه خطوط الإنتاج الريفي الذي يتكون من وحدات إنتاجية خاصة صغيرة، تعتمد على بعضها البعض في توفير مدخلات الإنتاج وإستخدام مخرجاته والإضافة المتتابة لمنافع هذه المنتجات حتى تصبح جاهزة للإستهلاك، بما يتطلبه ذلك من أنشطة تسويقها محليا وخارجيا؛

(د) وكان من المفيد أيضا تشجيع إقامة وحدات خدمات إنتاجية تقدم خدماتها الإقتصادية للمشروعات الصغيرة التي تحتاجها، بدلا من تحميل هذه المشروعات الإقتصادية تكاليف استثمارية كبيرة لتغطية اقتناء معدات وآلات ضرورية من جهة، وغير متكررة الإستخدم في الإنتاج بصورة كبيرة من جهة أخرى؛

(هـ) وكان من المهم تشجيع إقامة وحدات إنتاجية تقوم بعمليات التجميع النهائي للمنتجات الجزئية التي يعمل فيها عدد من المشروعات الصغيرة، إضافة إلى تشجيع توافر مشروعات الخدمات التسويقية، مثل: التجميع والتجهيز والفرز والتدريج والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين والتوزيع ومعارض البيع الدائمة والموسمية، مع ربطها عضويا بالمشروعات الإنتاجية السلعية؛

(و) وأخيرا، كان من الضروري تشجيع النظام التعاوني بين هذه المشروعات الصغيرة وتبني مشروعات تنمية بشرية مكملة، مثل: التدريب المهني المهاري والتحويلي لإعداد القوى العاملة

الراغبة في الاشتغال بهذه الأنواع من المشروعات الصغيرة، وتدريب صغار منظمي الأعمال، وتقديم المشورة والدعم الفني لهذه المشروعات الصغيرة في بداية دورتها الإنتاجية.

## ٢- تركز أنشطة البرنامج خلال خطة "الإرساء"

تركزت المعونة الفنية التي ينظمها جهاز بناء وتنمية القرية في برنامج شروق، على ربط الإستنتاجات الواردة أعلاه مع أنشطة التنمية الاقتصادية في خطة تنمية كل قرية. وذلك بالإضافة إلى خلق روابط متدرجة بين المشروعات على مستوى القرى والمراكز، ثم المحافظة والإقليم التخطيطي حتى المستوى القومي.

### (أ) أنشطة النمو الإقتصادي؛

نظرا لندرة الموارد القومية بصفة عامة، فقد إقتصر التمويل المتاح للتنمية الإقتصادية الريفية على المشروعات والأنشطة الواردة في خطط تنمية القرى، وذلك تشجيعا على الإلتزام بها. شكل مثل هذا التمويل قروضا ميسرة مبسطة الإجراءات، ولعل من أفضل أمثلتها حاليا ما يقدمه صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والذي إقتصر قروضه على تمويل المشروعات الواردة في خطط تنمية القرى الموضوعية محليا في إطار برنامج شروق. وهذا يستلزم النظر في تخصيص موارد لصندوق التنمية المحلية من بنك الإستثمار القومي في صورة قروض ميسرة طويلة الأجل، وكذلك النظر في تخصيص جانب من المنح والمساعدات الأجنبية لهذا الصندوق لزيادة قدراته الإئتمانية؛

### (ب) أنشطة التنمية البيئية؛

أعطيت الأولوية لمشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب بالتنسيق والتكامل مع الخطة القومية لقطاع المياه والصرف الصحي. وفي هذا السياق، تأكد الإلتزام بمبدأ المشاركة الشعبية في كافة مراحل هذه الأنشطة، حتى إدارة المشروع بعد إتمام تنفيذه، برغم احتياجها إلى دعم فني من نوع متميز، فقد تكامل فيه جهد جهاز بناء وتنمية القرية مع الإمكانيات الفنية للهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي والهيئات المقابلة إقليميا ومديريات الإسكان بالمحافظات. يلي ذلك في الأهمية مشروعات مد الكهرباء إلى مستوى العزب والنجوع والكفور، وكذلك مشروعات تمهيد ورصف الطرق والدفاع المدني والتهديب العمراني؛

### (ج) أنشطة التنمية البشرية؛

أعطيت الأولوية لمشروعات بناء وإحلال دور التعليم بالتنسيق والتكامل مع الخطة القومية لقطاع التعليم، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بمبدأ المشاركة الشعبية في كافة مراحل هذه الأنشطة برغم احتياجها إلى دعم فني من نوع خاص تكامل فيه جهد جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مع الإمكانيات الفنية لهيئة الأبنية التعليمية ومديريات الإسكان بالمحافظات. يلي ذلك في الأهمية، مشروعات توفير الخدمات الصحية والثقافية والإعلامية والدينية والتدريبية. وقد أعطيت أهمية خاصة في الدعم والمعونة الفنية التي قدمها برنامج شروق لتوجيه إهتمام المشاركة الشعبية إلى مشروعات ذات طبيعة خاصة تلعب دورا جوهريا في التنمية الريفية مثل: مشروعات تنمية المرأة الريفية وإدماجها في جهود التنمية، ومشروعات رعاية الطفولة، ومشروعات رعاية الشباب، وكذلك مشروعات بناء قواعد المعلومات وإتاحتها؛

### (د) أنشطة التنمية المؤسسية؛

أعطيت الأولوية لمشروعات دعم المنظمات الأهلية وتأهيلها لكي تعتمد على نفسها في إستثارة وتنظيم وتحريك الجهود الشعبية للمشاركة في التنمية. وفي هذا الصدد، تركز الإهتمام على برامج تدريب وتأهيل قيادات هذه المنظمات، ومعها المنظمات الحكومية العاملة في تنمية القرية، كذلك أعضاء اللجان في كافة مستويات برنامج "شروق" لرفع كفاءتهم جمعيا في النواحي المتصلة بأنشطة التنمية التي يقومون بها. وقد تضمنت برامج التدريب توفير الدعم الفني لتطوير كفاءة أعمال التخطيط المحلي والمتابعة والتقييم، وكذلك تصميم نماذج تدريبية لبرنامج "شروق" موزعة إقليميا، لرفع مهارات مسؤولي "شروق" بأساليب عملية مستحدثة.

### باء- خطة الإنطلاق (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

وفق خطة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، سيكون برنامج شروق منفذا في جميع قرى مصر دون إستثناء، ويتم من خلاله تكثيف الجهود الحكومية متكاملة ومساندة للجهود الشعبية التي سيكون لها دور القيادة تفكيراً وتخطيطاً. ومن المتوقع أن تبدأ نتائج جهود التنمية الإقتصادية الريفية في الظهور، ومعها سيظهر ترشيد مطالب الجماهير من المصالح العاجلة إلى الإحتياجات الحقيقية للتنمية، وكذلك إزدياد قدرة الجهود الشعبية على المشاركة وإكتساب الثقة في طاقاتها الذاتية المحلية، وبناء مصداقية للجهود الحكومية المكتملة والمساندة.

وسوف يستمر إهتمام برنامج شروق بأنشطة البنية الأساسية والتنمية البشرية والتنمية المؤسسية والتنمية الإقتصادية، مع الإتجاه إلى تكامل التخطيط التنموي فيما بين مستوى القرية والمركز والمحافظات والإقليم التخطيطي والمستوى القومي. وسوف يعطى الإهتمام أيضا لإستكمال

شبكة البنية الأساسية ورفع مستواها وشمول تغطيتها للقرى والتجمعات السكانية الصغيرة كافة. بالإضافة إلى الإستمرار في ضخ مزيد من الإستثمارات في الأنشطة الإقتصادية ذات الطبيعة المتكاملة لإتاحة مزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين مواصفات المنتج، بما يتيح فرصا أكبر لتسويقه محليا وخارجيا مع دعمه فنيا ومعلوماتيا.

### جيم - خطة التوهج (٢٠٠٧-٢٠١٢)

وفق خطة ٢٠١٢-٢٠٠٧ سوف يستمر تنفيذ شروق في جميع قرى مصر. وتتكثف خلال هذه الفترة الجهود الحكومية الموجهة للتنمية الريفية متكاملة مع جهود التنمية الشعبية التي سستمر في وضعها القيادي تفكيراً وتخطيطاً، إنما بزيادة دورها في التمويل، حيث من المتوقع رفع قيمة الجهود الشعبية المباشرة عن قيمة إسهامات الدولة لأول مرة في هذه الخطة، وذلك تأكيداً لمفهوم شعبية التنمية، وان جهد الحكومة هو جهد مكمل ومساند. لن يكون هذا التوقع بعيد المنال نظراً لإرتباطه بنتائج جهود التنمية الإقتصادية وتنمية البنية الأساسية والتنمية البشرية والمؤسسية والتي ستؤدي إلى إزدياد المشاركة الشعبية في التنمية وإحتلال موقع القيادة فيها. وسوف يستمر برنامج شروق في إهتمامه بتطوير البنية الأساسية ولكن بدرجة أقل، بحسب ما تم ضخه فيها خلال الخطتين السابقتين، في مقابل الزيادة النسبية في الإهتمام بالتنمية البشرية والمؤسسية، مع إستمرار تكثيف الإهتمام بالتنمية الإقتصادية إستناداً إلى زيادة حجم الإسهام الشعبي في تحقيقها، والتقليل النسبي من الإعتدال على الإقتراض لتمويل أنشطتها.

### دال - خطة الإستدامة (٢٠١٢-٢٠١٧)

وفق هذه الخطة، يستمر تنفيذ برنامج شروق في جميع قرى مصر، وقد إستكملت إحتياجاتها من البنية الأساسية وخدمات التنمية البشرية وأنشطتها الإقتصادية المتكاملة، وتبوءت الجهود الشعبية موقع قيادة التنمية فكراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقويماً. وسوف يزداد في هذه الخطة نصيب الإسهامات الشعبية من إجمالي حجم إستثماراتها مقارنة بنصيب الدولة الذي سيميل إلى النقص النسبي بما يؤكد مفهوم القيادة الشعبية للتنمية. كذلك سوف تزداد أهمية أنشطة التنمية الإقتصادية بصفة عامة بهدف إستيعاب أكبر حجم ممكن من القوى العاملة في الريف. ومن ناحية أخرى تزداد إستثمارات التنمية البشرية والمؤسسية في مقابل إنخفاض نسبي في معدل زيادة مخصصات البنية الأساسية، إذ تركز هذه الخطة على إحلال وتجديد تدريجي لما تم إرساؤه من هذه البنية الأساسية في الخطط السابقة.

تنطلق جهود التنمية الريفية متواصلة ومستدامة، إعتداداً على المشاركة الشعبية المحلية المتزايدة والمتسعة المدى. بما يعني تركيز هذه الخطة على إطلاق قوى النمو الذاتي المنتظم في المجتمع المحلي، منتقلة بالقرية إلى عصر الإزدهار والرخاء، في إطار تنمية متواصلة مستدامة تحقق

التجدد المستمر للموارد الطبيعية والمادية والبشرية والحفاظ عليها لصالح الأجيال المستقبلية، وتكاملها مع تنمية المجتمع القومي الكبير.

يبين جدول (٣) ملخصاً لحجم الإستثمارات المطلوبة لتنفيذ إستراتيجية البرنامج خلال خطته الخمسية المتابعة، والتي تقدر إجمالاً بنحو ٢٦٧ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧.

جدول (٣) - ملخص حجم الإستثمارات المطلوبة للبرنامج القومي  
"شروق" للتنمية الريفية  
خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٧

القيمة بالمليون جنيه

	الإجمالي			تنمية اقتصادية			تنمية بشرية ومؤسسية			البنية الأساسية			سنة الخطأ
	الإجمالي	مشاركة	فروض	حكومة	الإجمالي	مشاركة	حكومة**	الإجمالي	مشاركة	حكومة	الإجمالي	مشاركة	
٧١٦,٩	١٩٦,٢	١٩٢,٧	٣٢٨	٢٧٥	٨٢,٣	١٩٢,٧	١٧٤,٣	٤٣	١٣١,٣	٢٦٧,٦	٧٠,٩	١٩٦,٧	-١٩٩٢
١٨٢٢٨	٥٢٤٩	٤٨٩٧	٨٠٨٢	٦٩٩٧	٢١٠٠	٤٨٩٧	٤٤٣٢	١١٠٨	٣٣٢٤	٦٧٩٩	٢٠٤١	٤٧٥٨	-١٩٩٧
٤٩٠,٦٧	١٥٦٣٢	١٣١٨٣	٢٠٢٥٢	١٨٨٣١	٥٦٤٨	١٣١٨٣	١١٩٢٥	٢٥٧٧	٨٣٤٨	١٨٣١١	٦٤٠٧	١١٩٠٤	-٢٠٠٢
٩٢٧٩٣	٣٩٣٦٥	٢٤٤٩٠	٢٨٩٣٨	٤٠٨١٨	١٦٣٢٨	٢٤٤٩٠	٢٢٤٨٠	١١٢٣٩	١١٢٤١	٢٩٤٩٥	١١٧٩٨	١٧٦٩٧	-٢٠٠٧
١٠,٦٣٢٤,٧	٥١٦٧٨,٨	٢٤٣٥٤,٣	٢٠,٢٩٢	٤٨٧٠,٧	٢٤٣٥٣,٧	٢٤٣٥٣,٣	٢٣٩٤٣,٧	١١٩٧٢	١١٩٧١,٧	٣٣٦٧٣,٤	١٥٣٥٣,١	١٨٣٢,٣	-٢٠١٢
٢٦٧١٢٩	١١٢١٢١	٦٧١١٦	٨٧٨٩٢	١١٥٦٢٨	٤٨٥١٢	٦٧١١٦	٦٢٩٥٥	٢٧٩٣٩	٢٥٠١٦	٨٨٥٤٦	٢٥٦٧٠	٥٢٨٧٦	الإجمالي



#### رابعاً- الآثار المتوقعة لبرنامج "شروق"

باستكمال تنفيذ إستراتيجية برنامج "شروق" خلال خطته الأربع (الإرساء، الإنطلاق، التوجه والإستدامة) عام ٢٠١٧، فمن المتوقع أن يسهم البرنامج في تحقيق آثار هامة على المستوى الوطني، وفي مقدمتها:

١- زيادة الدخل القومي، من خلال الإرتقاء بالإنتاج والإنتاجية الريفية، وعدالة توزيع الدخل بين المواطنين.

٢- زيادة قيمة الصادرات، من خلال الإرتقاء بمواصفات الإنتاج، وتوافر فائض منه، وإدخال أنواع جديدة في قائمة الصادرات نتيجة لتطوير الصناعات الريفية.

٣- خفض قيمة الواردات، بما يستحق من زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين مواصفات الإنتاج وتنويعه.

٤- خفض أعباء الدولة المالية في عمليات التنمية، بزيادة نسب المساهمة الشعبية.

٥- إرتفاع معدلات تشغيل القوى العاملة، من خلال إتاحة مزيد من فرص العمل المستقر المنتج، بما يسهم جذريا في علاج مشكلة البطالة.

٦- تقليل الفوارق التنموية فيما بين أقاليم الدولة، وفيما بين ريفها وحضرها، ومن ثم تقليل معدلات الهجرة الريفية الحضرية، وبالتالي الحد من ظهور مشاكل العشوائيات في المدن بكل أعبائها المالية وتداعياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

٧- الحد من تفاقم مشكلات عديدة خطيرة تواجه التنمية القومية، وفي مقدمتها مشاكل زيادة السكان، وإختلال توزيعهم الجغرافي، وتدني الخصائص النوعية للسكان (صحيا وتعليميا وثقافيا)، ومعالجة مشاكل الإدمان والإنحراف والتطرف.

٨- تعميق وتفعيل الممارسة الديمقراطية في المجتمع، من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وإرساء أدوار مجتمعية للمنظمات الأهلية ومكونات المجتمع المدني، وإدماج المرأة والشباب والفئات المهمشة في حركة تنمية المجتمع.

٩- تحقيق مزيد من الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في البلاد، من خلال شعور الريفيين، وهم أكثر من نصف سكان المجتمع، بعدالة ما يحصلون عليه من عوائد للتنمية مقابل ما يتحملونه من أعباء.

١٠- تأكيد تواصل التنمية وإستدامتها، من خلال تحولها إلى حركة شعبية مستمرة بزيادة دور المشاركة الشعبية المنظمة مؤسسيا في صنعها، بما يطلق قوى النمو الذاتي المستمر.

### خامسا - المجال الجغرافي لتطبيق شروق

كان من المخطط أن يتدرج دخول برنامج شروق إلى جميع قرى البلاد خلال مدى زمني يبلغ سبع سنوات من ١٩٩٤-١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠-٢٠٠١. غير أن عوامل مختلفة أهمها إنشاء وزارة التنمية الريفية في تموز/يوليو ١٩٩٧، ودعم السلطة السياسية للبرنامج، عجلا في دخول البرنامج إلى جميع القرى في عام ١٩٩٨-١٩٩٩ مبكرا عامين عن خطته الزمنية.

ويوضح الجدول رقم (٤) إن برنامج شروق بدأ متدرجا في ٨٤ وحدة قروية ريفية عام ١٩٩٤-١٩٩٥، ثم في عدد مماثل في العام التالي ١٩٩٥-١٩٩٦، ثم في عدد ١٤٢ وحدة عام ١٩٩٦-١٩٩٧. ولأن شروق عندما يبدأ في قرية ما فإنه يستمر فيها حسب الإستراتيجية حتى سنة ٢٠١٧، فإن العدد الإجمالي للوحدات الريفية المنفذ بها البرنامج عام ١٩٩٦-١٩٩٧ كان ٣١٠ وحدات تضم ١٣٨٦ قرية بجميع محافظات مصر بالإضافة إلى مدينة الأقصر، وباستثناء محافظة القاهرة عاصمة البلاد.

وفي عام ١٩٩٧ اتخذت السلطة السياسية للبرنامج قرارها باختزال مدة دخول البرنامج إلى باقي قرى الجمهورية من أربع سنوات إلى سنتين فقط، ثم قفز عدد الوحدات الريفية التي يطبق فيها البرنامج من ٣١٠ وحدات في ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٧٣٩ وحدة ريفية عام ١٩٩٧-١٩٩٨، ثم إلى ١٠٩٢ وحدة في عام ١٩٩٨-١٩٩٩ كانت تمثل ١٠٠ في المائة من الوحدات المحلية الريفية في ذلك العام، وتشمل ٤٤٠٤ قرى في المحافظات كافة.

وفي الأعوام التالية تغير الوضع الإداري لبعض القرى لتصبح وحدات محلية وكذلك تحول بعض القرى إلى مدن، كما نشأت قرى جديدة. وبذلك أصبح برنامج شروق في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مطبقا في ١١٣٠ وحدة محلية تضم ٤٥٣٥ قرية بالإضافة إلى ٣٠ ظهيرا ريفيا في جميع محافظات مصر. وهو ما يعني أن البرنامج ينشط في كافة قرى البلاد دون إستثناء، وأنه ما من قرية جديدة تظهر في أي بقعة في ربوع مصر إلا وقد سارع شروق إلى دخولها بمشروعاته التنموية.

سادسا- تمويل برنامج شروق/قواعد توزيع واستخدام اعتمادات برنامج شروق

ألف- قواعد عامة

- ١- يخضع إدراج التمويل الحكومي لأي مشروع في برنامج شروق إلى طلب لجنة شروق بالوحدة القروية وفقا لما تحدده من ترتيب أولويات المشروعات سنويا.
- ٢- لا يدرج أي مشروع في برنامج شروق إلا مع وجود مشاركة شعبية في تمويل المشروع سواء بالأرض و/أو بالمال، و/أو بمواد عينيه، و/أو بالعمل البشري.
- ٣- لا تتضمن الاعتمادات الحكومية في برنامج شروق أي تمويل لشراء أراضي لإقامة المشروعات.
- ٤- أما توزيع الاعتمادات الحكومية المخصصة للبنية الأساسية والتنمية البشرية، فمع الالتزام بالقواعد الثلاث العامة السابقة، فإن هذا التوزيع يخضع للقواعد التالية:

باء- قواعد خاصة

- ١- يقوم جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، مبدئيا، بحساب المتوسط "العادي" لنصيب الفرد الريفي على مستوى الجمهورية من جملة الاعتماد السنوي المتاح للبرنامج، وذلك بقسمة هذا الاعتماد على إجمالي عدد السكان بريف الجمهورية.
- ٢- يلي ذلك، حساب المخصص المبدئي لكل محافظة من الإجمالى بضرب عدد سكان ريف المحافظة بالمتوسط "العادي" لنصيب الفرد على مستوى الجمهورية.
- ٣- وفقا لدليل التنمية البشرية للمحافظة، أي مستوى التنمية المحقق فعلا، يتم ترجيح (أي تعديل) ما يخص المحافظة، وذلك بضرب النصيب المبدئي لكل محافظة بمقلوب دليل التنمية البشرية. ويترتب على ذلك ان المحافظات الأقل نموا سيزداد نصيبها على حساب المحافظات الأعلى نموا.
- ٤- يستخدم الإعتامد المعدل (أي المرجح) لكل محافظة لتحديد متوسط نصيب المواطن الريفي فيها، وذلك بقسمة الإعتامد المرجح للمحافظة على عدد سكان ريف المحافظة.
- ٥- يحسب النصيب المبدئي لكل وحدة محلية قروية بالمحافظة من الاعتمادات، وذلك بضرب متوسط نصيب الفرد الريفي في المحافظة بعدد سكان الوحدة القروية.

٦- يحسب النصيب النهائي لكل وحدة محلية قروية بخضم نسبة من نصيبها المبدئي تعادل نسبة ما حصلت عليه هذه الوحدة من جملة اعتمادات البرنامج للمحافظة منذ بدء البرنامج، ويترتب على هذا إن القرى الأكثر استفادة من البرنامج في سنوات سابقة يقل نصيبها النهائي لصالح القرى الأقل استفادة من البرنامج سابقا.

٧- يعتبر هذا النصيب النهائي لكل وحدة قروية، بمثابة "سقف" الاعتمادات الحكومية التي يمكن ان تخصص لها في البرنامج للعام المحدد.

٨- يبدأ توزيع الاعتمادات الحكومية المخصصة لكل وحدة قروية على المشروعات التي وافقت عليها لجان القرى ووفقا لترتيب الأولويات التي حددتها هذه اللجان، أي يتم البدء بتخصيص اعتماد المشروع الأول في الترتيب ثم الثاني وهكذا حتى نفاذ الاعتماد المخصص للوحدة القروية ووصولها إلى سقف التمويل الممكن.

٩- في حالة زيادة الإعتداد المطلوب للمشروع الأسبق في الترتيب عن إجمالي الاعتماد المخصص أو المتبقي للوحدة القروية، يتم تأجيل إدراج هذا المشروع والانتقال إلى تمويل المشروع التالي له في الترتيب، وهكذا دواليك.

أما تمويل المشروعات الإقتصادية في القرى، فيتم من خلال قروض يقدمها صندوق التنمية المحلية للأفراد أو المجموعات حسب طلبهم، وذلك من خلال الوحدات المحلية القروية، وفقا لدراسات جدوى هذه المشروعات، وبضمانات ميسرة وفي نفس الوقت تكفل حماية المال العام.

منذ بدء البرنامج الطموح وحتى العام المالي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، فإن جملة الموارد المالية التي أتاحت للاستثمار في مشروعاته بلغت ٢٢٢٨,٣٤١ مليون جنيه، منها مشاركة شعبية تطوعية بلغت ٦٤٢,٩٧٩ مليون جنيه، أي بنسبة ٢٩ في المائة من جملة الإستثمارات.

ويبين الجدول رقم (٤) توزيع موارد تمويل استثمارات برنامج شروق خلال الفترة ١٩٩٤-

٢٠٠٣.

جدول رقم (٤) - جملة موارد تمويل استثمارات برنامج شروق  
خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ / ٢٠٠٢-٢٠٠٣

القيمة بالمليون جنيه

الموارد	القيمة	%
<b>أولاً : موارد حكومية</b>		
[١] الباب الثالث للموازنة العامة:		
أ - اعتمادات حكومية	١٤٣٥,٣٨	٦٤,٤
ب- منح خارجية للحكومة	٣٤,٣٦٠	١,٥
[٢] قروض من صندوق التنمية المحلية* (تمويل ذاتي من الصندوق باب رابع)	١١٥,٦٢٢	٥,٢
<b>جملة الموارد الحكومية</b>	<b>١٥٨٥,٣٦٢</b>	<b>٧١,١</b>
<b>ثانياً: موارد شعبية</b>		
المشاركة الشعبية التطوعية متعددة الأوجه (نقدي، ارض، عمل بشري، موارد وخامات ومستلزمات)	٦٤٢,٩٧٩	٢٨,٩
<b>إجمالي</b>	<b>٢٢٢٨,٣٤١</b>	<b>١٠٠</b>

\* قروض صندوق التنمية المحلية مخصصة للمشروعات الاقتصادية.

وقد استخدمت هذه الاستثمارات في تنفيذ ٨٤,٧٧٩ ألف عملية ومشروع تنموي توزعت على ثلاثة مجالات رئيسية، هي:

(أ) البنية الأساسية؛  
(ب) التنمية البشرية؛  
(ج) التنمية الاقتصادية.

ويبين الجدول رقم (٦) مجالات استخدام استثمارات برنامج شروق وعدد القرى المستفيدة وعدد العمليات والمشروعات التنموية.

جدول رقم (٥) - مجالات استخدام استثمارات برنامج شروق بحسب التكاليف  
والمشروعات والقرى المستفيدة  
خلال الفترة: ١٩٩٤-١٩٩٥/٢٠٠٢-٢٠٠٣

المجال	جملة الإستثمارات بالمليون جنيه	%	عدد المشروعات والعمليات التنموية	عدد القرى المستفيدة*
<u>أولاً: البنية الأساسية</u>				
مياه شرب	٦٣٧,٨٥٨	٢٨,٦	١٤٨١٨	٤٣٢٧
صرف صحى وتحسين بيئة	٤٩٩,٣٦١	٢٢,٤	١٠٤١٥	٢٤٤٣
طرق وكباري واتصالات	٣٨٥,٤٦	١٧,٣	٢٩٥١	١٦١٥
كهرباء وإنارة	١٢٩,٠٣٩	٥,٨	٣٣٣٥	١٢٧٠
<b>مجموع البنية الأساسية</b>	<b>١٦٥١,٧١٨</b>	<b>٧٤,١</b>	<b>٣١٥١٩</b>	<b>٩٦٥٥</b>
<u>ثانياً: التنمية البشرية</u>				
خدمات تعليمية	٥٨,٠٢٤	٢,٦	٧٥٠	٨١٧
خدمات صحية	٥٢,٤٥٨	٢,٤	٢٢٥	٢٢٥
تنمية المرأة والطفل	١٢١,٤٤٥	٥,٥	١٨٠٧	١٣٩٤
خدمات شباب	٥٥,٨٩١	٢,٥	٦٣١	٥٩١
خدمات دينية	٣٧,٦٤٣	١,٧	٦٧٠	٥٨٤
خدمات ثقافية	٢٨,٥٤٠	١,٣	١٥٩	١٥٩
تطوير أداء	٥٧,٧٧٨	٢,٥	٥٧٣	٤٥٣٣
<b>مجموع التنمية البشرية</b>	<b>٤١١,٧٧٩</b>	<b>١٨,٥</b>	<b>٤٨١٥</b>	<b>٨٣٠٣</b>
<u>ثالثاً: التنمية الاقتصادية</u>				
إنتاج حيوانى ودواجن	٥٥,٠٤٠	٢,٥	٢١٨٩٣	٣٥٢٣
ألبان ومناحل	٦,٩٢٨	٠,٣	٣٣٢٣	١١٩٠
تقنيات زراعية	٤,١٣٦	٠,٢	١٢٢٤	٤٩٣
مكينه زراعية	١٦,٦٠٧	٠,٧	٢٧٦٨	١١٨٠
نقل بضائع	١٣,٩٢٩	٠,٦	١٤٢٦	١١٦٠
مناقد تسويق	٦,٥١٦	٠,٣	٢٤٠٤	١٤٧٥
ورش حرفية وصناعية	٣٧,٦٣٤	١,٧	٦٠٠٧	٢٨٥٠
برمجيات وحاسبات آلية	١١,٥٧٥	٠,٥	٥٦٠٦	١٩٧٠
مشروعات أخرى متنوعة	١٢,٤٧٩	٠,٦	٣٧٩٤	١٨٤٧
<b>مجموع التنمية الاقتصادية</b>	<b>١٦٤,٨٤٤</b>	<b>٧,٤</b>	<b>٤٨٤٤٥</b>	<b>١٥٦٨٨</b>
<b>الإجمالي</b>	<b>٢٢٢٨,٣٤١</b>	<b>١٠٠</b>	<b>٨٤٧٧٩</b>	<b>٣٣٦٤٤</b>

\* تم تنفيذ أكثر من مشروع واحد في القرية الواحدة خلال ثماني سنوات، وبالتالي يزيد إجمالي عدد القرى المستفيدة عن إجمالي عدد قرى الجمهورية وهو ٤٥٣٣ قرية.

جدول رقم (٦) - توزيع استثمارات برنامج "شروق"  
في مشروعات البنية الأساسية والتنمية البشرية بين المحافظات  
خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥/٢٠٠٢-٢٠٠٣

القيمة بالمليون جنيه

المحافظة	جملة الاستثمارات الحكومية	جملة المشاركة الشعبية	إجمالي الاستثمارات
الجيزة	٤٥,٩٢	٢٠,٢٧٥	٦٦,١٩٥
القليوبية	٥٠,٥٥	٢٣,٩٢١	٧٤,٤٧١
الإسكندرية	٨,٧١٧	٤,١٦٧	١٢,٨٨٤
البحيرة	١٣٢,١٧٤	٥٨,١٩٧	١٩٠,٣٧١
مطروح	١٧,٢٦١	٤,٩٣٦	٢٢,١٩٧
المنوفية	٦٥,٥٨٩	٢٣,٢١٧	٨٨,٨٠٦
الغربية	٨٠,٥٣٤	٥٦,٧٤٨	١٣٧,٢٨٢
كفر الشيخ	٦١,٢١٦	٢٩,٣٤٢	٩٠,٥٥٨
دمياط	٢٦,٨٩١	٩,٦٦٣	٣٦,٥٥٤
الدقهلية	١١٨,٦٥١	٥٤,٩٠١	١٧٣,٥٥٢
شمال سيناء	٣١,٣٩٤	٤,٦٠٢	٣٥,٩٩٦
جنوب سيناء	٧,٢٥٩	١,٣٢١	٨,٥٨
بور سعيد	٦,٣٨٤	٣,٧٧٨	١٠,١٦٢
الإسماعيلية	١٧,٧٥٨	٩,١٨٦	٢٦,٩٤٤
السويس	٦,٩٧٤	٦,٢٥٥	١٣,٢٢٩
الشرقية	١١٤,٥	٥٢,٠١٧	١٦٦,٥١٧
بنى سويف	٥٨,٧٢٦	٢٢,١٠٣	٨٠,٨٢٩
المنيا	١١٨,٧٩٧	٣٩,٤٦٥	١٥٨,٢٦٢
الفيوم	١١٥,٤٣٢	٤٢,٥٥٦	١٥٧,٩٨٨
اسيوط	١١٠,٧٩	٤٠,٧٤٣	١٥١,٥٣٣
الوادى الجديد	١٧,٨٨٦	٥,٩٩١	٢٣,٨٧٧
سوهاج	٩٦,٩١٢	٢٦,٨٧٢	١٢٣,٧٨٤
قنا	٩٨,٩٩٩	٢٨,٦٦٢	١٢٧,٦٦١
أسوان	٣٨,٥١٤	١٦,٦٢٩	٥٥,١٤٣
البحر الأحمر	٦,٣٣٤	٣,٥٠٩	٩,٨٤٣
الأقصر	١٥,٥٧٨	٤,٧٠١	٢٠,٢٧٩
الجملة	١٤٦٩,٧٤٠	٥٩٣,٧٥٧	٢٠٦٣,٤٩٧



جدول رقم (٧) - توزيع استثمارات برنامج "شروق"  
لمشروعات التنمية الاقتصادية  
خلال الفترة: ١٩٩٤-١٩٩٥/٢٠٠٢-٢٠٠٣

القيمة بالمليون جنيه

المحافظة	المشاركة	جملة القروض	الإجمالي
أسوان	٧٢٥	١٧٩٦	٢٥٢١
أسيوط	٢٢٣٣	٦٩٤٢	٩١٧٥
البحيرة	١٢٦٦	٢٨٠١	٤٠٦٧
بنى سويف	١٠٩٥	٢٢٨٩	٣٣٨٤
دمياط	١٤٩٧	٢٢٧٩	٣٧٧٦
الدقهلية	١٦١٦	١٤٠٦٠	١٥٦٧٦
الفيوم	٤٥٩٠	٦٨٤٢	١١٤٣٢
الغربية	٨٧٨١	١١٣٦٤	٢٠١٤٥
الحيزة	٢٠٠٢	٣٠٥٦	٥٠٥٨
الإسماعيلية	٤١٦	٢٢٩٣	٢٧٠٩
كفر الشيخ	٤٣٩٧	٨٨٩٣	١٣٢٩٠
مرسى مطروح	٣٤	٢٦٢	٢٩٦
المنوفية	٩٣٩	٣٠٢٥	٣٩٦٤
المنيا	٥٣٢٢	١٠٥٨٢	١٥٩٠٤
الوادي الجديد	٩٩٨	٣٣١٦	٤٣١٤
شمال سيناء	٧٤	١٥١	٢٢٥
القليوبية	١٥٢٦	٣١١٤	٤٦٤٠
قنا	٣٤١٦	١٠٣٥٩	١٣٧٧٥
البحر الأحمر	٨٦٢	١٠٣٧	١٨٩٩
الشرقية	٣٢٣٦	٧٤٣٨	١٠٦٧٤
سوهاج	٢٧٨١	٩٦٦١	١٢٤٤٢
مدينة الأقصر	٣٢٨	٩١٢	١٢٤٠
الإسكندرية	٤٧٢	١٠٧٥	١٥٤٧
بور سعيد	٤٠٣	١٤٦٢	١٨٦٥
السويس	١٧٦	٤٩١	٦٦٧
جنوب سيناء	٣٧	١٢٢	١٥٩
الإجمالي	٤٩٢٢٢	١١٥٦٢٢	١٦٤٨٤٤

### سابعا- الإنجازات العملية لبرنامج شروق

استخدمت الإستثمارات المتاحة لبرنامج شروق في تنفيذ المشروعات والعمليات التنموية التالية:

#### ألف- مجال البنية الأساسية

ويشمل مياه الشرب، والصرف الصحي وتحسين البيئة، والطرق والاتصالات، والكهرباء. وقد بلغ إجمالي الاستثمارات في هذا المجال ١,٦٥١,٧١٨ مليون جنيه، موزعة كما يلي:

##### ١- مياه الشرب

- (أ) ١٧٣٥٣ كيلو متر شبكات مواسير مياه الشرب؛
- (ب) ٢٧٤٦ خزان مياه علوي وأرضي؛
- (ج) ١٠١ عملية مياه متكاملة (بئر + خزان + محطة ضخ)؛
- (د) ١٨ محطة مدمجة آلية لتتقية مياه الشرب؛
- (هـ) ٢٩٦ بئر مياه جوفية؛
- (و) ٤٥٩ وحدة رفع مياه كهرباء وديزل؛
- (ز) ٦٦٥ غرفة محابس لتوزيع المياه؛
- (ح) ٢٥٢ مضخة مياه يدوية؛
- (ط) ٩٠٥ حنفيات حريق؛
- (ي) ١٣١ سيارة خزان لنقل مياه الشرب.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في ٤٣٢٧ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ٣٤,٦١٦,٠٠٠ مواطن.

##### ٢- الصرف الصحي وتحسين البيئة

- (أ) ٥٣ مشروع صرف صحي متكامل (محطة معالجة+شبكات +دراسة صرف صحي)؛
- (ب) ٥١٨١٦ مرحاض صحي في منازل أفقر الفقراء بنجوع الصعيد؛
- (ج) ٣٧٠ كيلو متر تغطية ممرات مائة داخل الكتل السكنية؛
- (د) ١٣٨٨ سيارة خزان ومعدة آلية للنظافة والكسح؛
- (هـ) ١٦٢ دورة مياه عامة؛
- (و) ٢٥ بيارة لتجميع الصرف الصحي؛

- (ز) ٤٢ نقطة ذبيح؛
- (ح) ٣٥ وحدة بيطرية؛
- (ط) ١٧ وحدة رش مبيدات؛
- (ي) ١١ مأوى لسيارات الإطفاء؛
- (ك) ٢ سيارة إطفاء؛
- (ل) ٤١ مكتب سجل مدني؛
- (م) ٣ ردم برك؛
- (ن) ٤ تخطيط عمراني ورفع مساحي؛
- (س) ٦٣ تجميل مداخل قرى وتوريد فروع أشجار؛
- (ع) ١ مشروع مكافحة النمل الأبيض؛
- (ف) ٢ ورشة صيانة متنقلة.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في ٢٤٤٣ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ١٩,٥٤٤,٠٠٠ مواطن.

### ٣- الطرق والاتصالات

- (أ) ١٩٧٨ كيلو متر رصف طرق ترابية ومداخل قرى؛
- (ب) ٣١٨ مكتب بريد؛
- (ج) ٧٦ مكتب سنترال تليفوني؛
- (د) ٢٥٣ كوبري ومعدية؛
- (هـ) ٢٠٨ مظلة ركاب.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في ١٦١٥ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ١٢,٩٢,٠٠٠ مواطن.

### ٤- الكهرباء

- (أ) ٤٣٨٩٤ عمود إنارة؛
- (ب) ٥٤٥٢ كشافا ولمبة فلورا؛
- (ج) ٣٦٦ محول ومولد كهرباء واكشاك؛
- (د) ٧١ كيلو متر كابلات توصيل؛
- (هـ) ١٥ مشروع إحلال وتجديد شبكات؛
- (و) ٧ سيارات صيانة.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في ١٢٧٠ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ١٠,١٦,٠٠٠ مواطن.

### باء- مجال التنمية البشرية والمؤسسية

يشمل مجال التنمية البشرية والمؤسسية خدمات التعليم، والصحة، والمرأة والطفل، والشباب، والثقافة، وخدمات دينية، وتطوير الأداء والتنمية. وقد بلغ إجمالي لاستثمارات في هذا المجال ٤١١,٧٧٩,٠٠٠ جنيها، موزعة كما يلي.

#### ١- خدمات تعليمية

- (أ) ١٥٨٨ فصلا للتعليم الأساسي؛
- (ب) ٣٤٦٧ مجموعه لمحو الأمية؛
- (ج) ١٣ مركز تدريب للبرمجيات؛
- (د) ٥٠ سورا مدرسيا.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في ٨١٧ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ٦,٥٣٦,٠٠٠ مواطن.

#### ٢- خدمات صحية

- (أ) ١٦٨ وحدة صحية ومستشفى قروي؛
- (ب) ٢٥ مستوصف علاجي؛
- (ج) ٢٧ مركز إسعاف؛
- (د) ١٧ سيارة إسعاف؛
- (هـ) ٨ عيادات أسنان.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في عدد ٢٢٥ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ١,٨٠٠,٠٠٠ مواطن.

#### ٣- خدمات المرأة والطفل

- (أ) ٤٥٣ دار شروق (مجمع خدمة متكاملة متعددة الطوابق والأنشطة)؛
- (ب) ٢٩٤ دار حضانة؛
- (ج) ٥٧٢ مكتبة أسرة الطفل؛

- (د) ١٤٤ مشغل ومركز تكويني مهني للإناث؛
- (هـ) ١١٦ مركز لتنمية مهارات المرأة؛
- (و) ١٠٨ نادي نسائي؛
- (ز) ٢٣ مركز رعاية لذوي الاحتياجات الخاصة؛
- (ح) ٨ قاعات أنشطة لجمعيات أهلية؛
- (ط) ٤ حديقة أطفال؛
- (ي) ٨٥ وحدة معلومات.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في ١٣٩٤ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ١١,١٥٢,٠٠٠ مواطن.

#### ٤- خدمات شبابية

- (أ) ١٧٦ مركز شباب متكامل (ملاعب+مبنى)؛
- (ب) ٣٥٨ ملعب ثنائي وثلاثي؛
- (ج) ٨٩ غرفه خلع ملابس ودورات مياه؛
- (د) ٥٠ سور للملاعب؛
- (هـ) ٢ قاعة تدريب داخلي.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في ٥٩١ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ٤,٧٢٨,٠٠٠ مواطن.

#### ٥- خدمات ثقافية

- (أ) ٩٥ بيت ثقافة متكامل؛
- (ب) ٦٤ استكمال تجهيزات بيوت ثقافة.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في ١٥٩ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ١,٢٧٢,٠٠٠ مواطن.

#### ٦- خدمات دينية

- (أ) ٣٠١ دار مناسبات؛
- (ب) ٤١١ دورة مياه ملحقة بمساجد؛
- (ج) ١٨ مكتب لتحفيظ القرآن الكريم.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات في ٥٨٤ قرية بجميع المحافظات لخدمة نحو ٤,٦٧٢,٠٠٠ مواطن.

#### ٧- تطوير الأداء والتنمية البشرية

(أ) وقد شمل توفير معدات وتجهيزات ووسائل نقل وانتقال وأثاث للمحليات والجهاز، بالإضافة إلى تنفيذ الأنشطة التالية؛

(ب) ٨١٧١٢ ندوة توعية شارك في حضورها ٦,٢ مليون مواطن؛

(ج) ١٦٦٤٠ دورة تدريبية شارك فيها ٥٦٩,٥٥ ألف متدرب من القيادات الشعبية والتنفيذية لمندوبي وأعضاء لجان شروق في القرى والمراكز والمحافظات؛

(د) ٢٧ فريق فني (علمي-تطبيقي) للإرشاد والدعم الفني للجان شروق على مستوى المحافظات وعلى المستوى المركزي؛

(هـ) ١٠ بحوث تقويم؛

(و) تحديث وتوسيع نطاق الخريطة المعلوماتية الشاملة لجميع القرى والأحياء والمدن في مصر؛

وتجدر الملاحظة بأن تنفيذ ندوات التوعية شمل ٤٢١٠ قرية و٢٣٥١١ عزبة وكفر ونجع تابع بجميع المحافظات. أما توزيع الدورات التدريبية فبلغ ١٠٧٦٧ في الوحدات القروية، و ٤٧٩٨ في المراكز الإدارية، و ٧٤٨ في عواصم المحافظات، و ٣٢٧ على المستوى الوطني. أما فرق المعونة الفنية فتؤدي دورها في الإرشاد والدعم الفني للجان البرنامج في القرى والمراكز بجميع المحافظات، وفي العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغ عدد أعضاء هذه الفرق (٣٤٢) من أساتذة الجامعات وخبراء التطبيق.

#### جيم- التنمية الاقتصادية

بلغت جملة الإستثمارات في مجال التنمية الاقتصادية ١٦٤,٨٤٤ مليون جنيه (من بينها قروض من صندوق التنمية المحلية قيمتها ١١٥,٦٢٢ مليون جنيه، واسهام شعبي قيمته ٤٩,٢٢٢ مليون جنيه). أما عدد المشروعات المنفذة بموجب هذه الإستثمارات فبلغ ٤٨٤٤٥ مشروعا اقتصاديا شملت:

- (أ) ١١٤٤٧ تربية دواجن؛  
(ب) ١٠٤٤٦ إنتاج حيواني؛  
(ج) ١٩٦٣ مناحل؛  
(د) ١٣٦٠ منتجات الألبان؛  
(هـ) ١٢٢٤ تقنيات زراعية؛  
(و) ٢٧٦٨ مكننة زراعية؛  
(ز) ١٤٢٦ وسيلة نقل (بضائع وأفراد)؛  
(ح) ٢٤٠٤ منافذ بيع وتسويق؛  
(ط) ٦٠٠٧ ورش ومصانع متنوعة؛  
(ي) ٥٦٠٦ برمجيات؛  
(ك) ٣٧٩٤ مشروعات أخرى متنوعة.

وقد تم تنفيذ هذه المشروعات في ٣٩٤٨ قرية بجميع المحافظات، استفاد منها مباشرة ٤٨٤٤٥ من المقترضين، فضلا عن ٣١٤٨٩ مواطن أتيحت لهم فرص عمل في هذه المشروعات بالإضافة إلى عمل المقترضين أنفسهم كأصحاب لتلك المشروعات، أي بإجمالي فرص عمل ٧٩٩٣٤ في القرى التي استفادت من تنفيذ هذه المشروعات الاقتصادية.

### ثامنا- المعونة الفنية في برنامج شروق

تقوم المشاركة الشعبية المنظمة في برنامج شروق بأدوار جوهرية تشمل إعداد خريطة اقتصادية اجتماعية شاملة لحصر كافة الموارد، و تحديد الاحتياجات المحلية، واختيار وترتيب أولويات المشروعات التي تلبي هذه الاحتياجات، وتنظيم وتعبئة الإسهامات الذاتية التطوعية في توفير جزء من متطلبات تنفيذها عينيا وماديا وماليا وبشرياً، ومتابعة تنفيذها.

ويتولى مسؤولية هذه المشاركة الشعبية المنظمة، آليات ولجان البرنامج على كافة المستويات المحلية، والمتمثلة في:

(أ) نحو ٢٣,١ ألف من مندوبي ومندوبات شروق على مستوى المربعات السكنية في كافة النجوع والعزب والكفور والقرى. وهم من الشباب أبناء هذه المربعات السكنية ويعملون كمتطوعين في برنامج شروق ؛

(ب) ٣٣,٧ ألف عضوا في (١١٣٠) لجنة لبرنامج شروق على مستوى الوحدة المحلية القروية في جميع المحافظات، ويمثلون القيادات الشعبية والطبيعية والتنفيذية وممثلو المنظمات الأهلية؛

(ج) ١١,٦ ألف عضوا في (١١٣٠) لجنة للمرأة الريفية في برنامج شروق بمستوى الوحدات القروية؛

(د) ٦٧٣٥ عضوا في (١٨٥) لجنة لبرنامج شروق على مستوى المراكز الإدارية والأحياء ذات الظهير الريفي بجميع المحافظات، ويمثلون القيادات الشعبية والطبيعية والتنفيذية وممثلة لجان البرنامج في الوحدات المحلية القروية والمنظمات الأهلية؛

(هـ) ١٤٨٠ عضوا في (١٨٥) لجنة للمرأة الريفية على مستوى المراكز الإدارية بجميع المحافظات؛

(و) ٧٦٥ عضوا في (٢٦) لجنة لبرنامج شروق على مستوى المحافظات برئاسة السادة المحافظين، وتضم في عضويتها قيادات شعبية وطبيعية وتنفيذية وممثلو لجان البرنامج لدى المراكز والمنظمات الأهلية.



ولتحقيق فاعلية وكفاءة مختلف هذه الآليات واللجان التطوعية التي تعقد اجتماعات دورية منتظمة وتعد تقارير تشمل توصيات ومقترحات، فقد اعتمد برنامج شروق منذ بدايته على توفير معونة فنية لهذه اللجان التطوعية.

وجدير بالذكر ان المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية في تقريره السنوي عام ٢٠٠٠ قد أشار في توصياته المتعلقة بتطوير البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" بما يلي:

إن استمرار ونجاح برنامج شروق مستقبلا يحتاج إلى تنفيذ أنشطة عديدة للتدريب والتثقيف والمعونة الفنية، وهو ما يتطلب التأكيد على نواح معينة في هذا المحور، من بينها:

(أ) تأهيل وتدريب وتثقيف وتقديم معونة فنية لكل مستويات العمل، بدءا من المواطن العادي في أصغر وأقصى عزبة وكفر ونجع، مروراً بمدونات ومدوبي شروق ولجان ومسؤولي تنفيذه، حكوميين وشعبيين، على مستوى القرية والمركز والمدينة والمحافظات والجمهورية؛

(ب) توفير الكفاية العددية والكفاءة النوعية للخبرات المحلية الوطنية التي يعهد إليها بمهام التدريب والتثقيف والمعونة الفنية في برنامج شروق، وتوسيع مجال وقاعدة اختيارها الموضوعي دون التقيد بمواقعها الوظيفية أو تبعيتها الإدارية؛

(ج) مشاركة الجامعات ومراكز البحث العلمي في توفير احتياجات برنامج شروق من الخبرات الوطنية لتنفيذ التدريب والتثقيف والمعونة الفنية، نظير مقابل عادل يعوض هذه الخبرات عن جهودهم ووقتهم المبذول في أنشطة البرنامج".

وبصفة عامة فإن هذه المعونة الفنية لمختلف مستويات آليات ولجان البرنامج بالمحافظات، يتم تقديمها من خلال فريق فني (علمي وتطبيقي) على مستوى كل محافظة. ويقود هذا الفريق الفني منسق علمي من أساتذة الجامعة التي تقع في نطاق المحافظة، أو من أقرب جامعة جغرافيا إلى نطاق المحافظة. وتقوم الجامعة المعنية بترشيح المنسق العلمي للمحافظة بناء على طلب جهاز بناء وتنمية القرية المصرية. ويعرض هذا الترشيح على المحافظة، فإذا وافقت يعتمد الجهاز المرشح كمنسق علمي، أما إذا اعترضت المحافظة لأسباب تقدرها، فيعود الجهاز إلى الجامعة لترشيح منسق علمي آخر ويعرضه على المحافظة. ويقوم المنسق العلمي لبرنامج شروق في المحافظة، بالتنسيق والتعاون مع سكرتير عام المحافظة، بتسمية الفريق الفني (العلمي والتطبيقي) من الخبرات الموجودة في نطاق المحافظة قدر الإمكان. ويتناسب عدد أعضاء الفريق الفني في كل محافظة مع عدد القرى والوحدات المحلية والمراكز الإدارية في المحافظة. ويعمل المنسق العلمي والفريق الفني بالتعاون الكامل والوثيق مع المحافظة وآليات لجان البرنامج فيها.

يبلغ عدد الفرق الفنية لبرنامج شروق (٢٦) فريقا بمعدل فريق لكل محافظة، بالإضافة إلى مدينه الأقصر، وباستثناء محافظة القاهرة التي لم يطبق فيها البرنامج لعدم وجود القرى. بلغ عدد أعضاء هذه الفرق الفنية عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ما مجموعه ٣٤٢ من أساتذة الجامعات والخبرات التطبيقية. يقوم الجهاز سنويا بتقييم أعمال المنسقين العلميين والفرق الفنية، وعند وجود حالات عدم توفيق في أداء المهام، فانه يتم بالتنسيق بين الجهاز والمحافظة والجامعة المعنية اختيار منسق آخر لقيادة الفريق الفني أو أعضاء جدد لهذا الفريق لتوفير التيسيرات المادية التي تمكن هذه الفرق الفنية من أداء مهامها مع لجان شروق بمختلف مستوياتها في المحافظات. ويقوم الجهاز بالاستعانة ببعض الجهات العلمية المتخصصة "الإدارة" أعمال فرق المعونة الفنية وتوفير هذه التيسيرات المادية. وليس من صلاحية هذه الجهات التي "تدير" أعمال المعونة الفنية اختيار المنسقين العلميين أو أعضاء الفرق الفنية، حيث يتم اختيارهم حسب ما سلف الإشارة إليه بالتعاون والتنسيق بين الجهاز والمحافظة والجامعة. والجدير بالملاحظة أنه لم يسبق للجهاز التعاقد مع أي مكتب استشاري خاص لإدارة أعمال المعونة الفنية الإقليمية أو المركزية لبرنامج شروق في أي من سنوات البرنامج السابقة.

## تاسعا- مشاكل التنفيذ والدروس المستفادة

### ألف- مشاكل من خارج مؤسسة التنفيذ

#### ١- حدود الإدراك الحكومي للبرنامج

إن حدود الإدراك الحكومي للبرنامج لم تتعد كونه برنامجا تكميليا لباقي الجهود الحكومية المبذولة في مجالات التنمية الريفية، ولم تصل أبدا لتفهم وإدراك إنه برنامج "قومي" يجب أن تتصوي تحت مظلته "كل" الجهود الحكومية في التنمية الريفية. وقد إرتبط هذا الإدراك بما هو أكثر قصورا في النظر إلى هذا البرنامج بأنه يخص فقط جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ومن ثم إستمرت باقي الوزارات والجهات الحكومية "كل في طريق" ضاربة عرض الحائط بفرص التنسيق والتكامل التي حاول جهاز بناء وتنمية القرية توفير آلياتها من خلال البرنامج، وحرص بشدة وبمنتهى الحساسية أيضا، ان لا يعطي أي إنطباع أو إعلان بأنه صاحب شروق أو المسؤول الوحيد عنه.

وقد أدى ذلك إلى تدني التمويل الذي أتاحتها الحكومة للبرنامج من مواردها، سواء من الموازنة العامة أو المنح والقروض الخارجية، بدعوى أنه ليس البرنامج الوحيد للتنمية الريفية، بل أن هناك أنشطة حكومية أخرى عديدة تمارس في مضمار التنمية الريفية، وبالتالي يجب أن تتوزع موارد الدولة المخصصة للريف فيما بينها. وقد بذلت محاولات متتابعة لتكريس علاقة "شروق" كبرنامج قومي للتنمية الريفية مع مختلف الجهات الحكومية ومشاركتها في إنجازاته. ولعل أبرز هذه الجهود ما جاء في خطاب السيدة سوزان مبارك في إفتتاح أعمال المؤتمر القومي الثاني للتنمية الريفية في أيار/مايو ١٩٩٧، "إن شروق بإعتباره برنامجا قوميا ومظلة عامة لكل مشروعات التنمية الريفية، فإن تنفيذه يعد مسؤولية تضامنية مشتركة بين جميع الوزارات والجهات الحكومية والمنظمات الأهلية والشعبية ذات العلاقة بالتنمية الريفية، وبالتأكيد فإن نجاح البرنامج سيكون إنجازا مشتركا يحسب لهذه الجهات جميعا".

على رغم ذلك، فإن الحكومة بصفة عامة، وجهاتها ذات العلاقة بصفة خاصة، استمرت على نفس مفهومها القاصر للبرنامج معتبرة إياه بأنه مشروع استثماري تقليدي للبناء والتشييد والتجهيز. وهكذا، فإن الإستثمارات التي أتاحتها الدولة لبرنامج شروق مالت في أغلبيتها الساحقة إلى تحقيق الإنجازات الإنشائية التي بلغت نسبة ٩٨ في المائة من إعتادات البرنامج، أما الإستثمارات الموجهة إلى الإرتقاء بالأفكار والإتجاهات والمعارف والمهارات والسلوكيات، من خلال الإرشاد والتوعية والتدريب، فلم تتجاوز نسبة ٢ في المائة في المتوسط العام لسنوات تنفيذ البرنامج. وقد بذلت محاولات مستميتة مع الجهة المعنية في الحكومة وهي وزارة التخطيط، لتعديل هذه النسبة الشديدة الضالة لتصبح ٥ في المائة بدلا عن ٢ في المائة من جملة إستثمارات البرنامج، ولكن الفهم التقليدي البيروقراطي لمعنى الإستثمار حال دون تحقيق ذلك.

وهذا المفهوم المحدود لبرنامج شروق، تم توريثه وإنتقاله فكريا عبر الحكومات التي تعاقبت على رعاية شروق في الفترة ما بين ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٣. وهو ما يؤكد أن تصحيح المفهوم سوف يحتاج جهدا كبيرا لإقناع الحكومة بالرؤية الصحيحة والمفهوم السليم لبرنامج شروق بأنه برنامج قومي ومظلة لكل أنشطة التنمية الريفية وليس مجرد مشروع قطاعي لوزارة أو لجهاز حكومي بعينه.

## ٢- إفتقاد التكامل والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى

بالرغم من أن البرنامج تكاملي بطبيعته وتكوينه وتخطيطه، فإن الفهم الحكومي باعتباره يخص فحسب جهاز بناء وتنمية القرية المصرية أو على الأكثر الوزارة التي يتبعها هذا الجهاز، وجريا على التقليد البيروقراطي، أديا إلى حرص كل الوزارات والجهات الحكومية الأخرى ألا يكون هذا البرنامج الجديد انتقاصا من حدود مسؤولياتها وصلحياتها. وبالتالي استمرت الجهود الحكومية في التنمية الريفية قطاعية، أو بمعنى أدق إقطاعية، كل منها تعمل في واد بغير تنسيق كمدخل أدنى للتكامل. ويكاد الأمر أن يصل إلى كوميديا سوداء، عندما تستمر الأوضاع على حال من الخلل المتفاقم، علما بأن برنامج شروق خطط له وأعلن عنه كي يصوبها أو يصححها. فإلى جانب خطة شروق لتنمية كل قرية أو وحدة قروية، والتي رسمت وحددت أولوياتها من خلال المشاركة الشعبية، كانت نفس الوحدة القروية تشهد مشروعات استثمارية من خلال خطة ديوان المحافظة المعنية، واعتمادات إضافية بتسميات متعددة، وأيضا تنفيذ مشروعات متنوعة وردت في خطط متعددة كل منها تتعلق بوزارة أو جهة مركزية معينة أو بالصندوق الإجتماعي للتنمية، دون أي تنسيق أو ترابط. وأقصى ما أمكن تحقيقه في هذا المضمار هو عدم الازدواج أو التكرار لنفس المشروع، وهو أمر تفرضه طبائع الأمور.

ومن خلال آلية التنسيق والتكامل التي بناها "شروق" على المستوى المركزي، وهي: لجنة التنمية البيئية والعمرائية ولجنة التنمية البشرية ولجنة التنمية الاقتصادية ولجنة تنمية المرأة الريفية، حيث كان يتواجد في عضويتها ممثلي جميع الوزارات والجهات ذات العلاقة، حاول "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" جاهدا إقناع هذه الجهات جميعا بأن يكون عملهم في القرية في إطار الخطة المتكاملة لتنميتها التي وضعت شعبيا وأبدى مواطنو القرية إستعدادهم للمشاركة المادية في إستثماراتها. ولكن محاولات الجهاز ذهبت سدى، حيث تمسكت كل جهة بإنفرادية خطتها التي تعمل على أساسها في القرية، وحتى دون إحاطة جهاز بناء وتنمية القرية بشأنها كي لا يحدث تكرار أو تداخل أو تضارب بين المشروعات في القرية الواحدة. ومن المأسى المبكية المضحكة في هذا الشأن ان إحدى الجهات طلبت أن يدفع إليها "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" القيمة المالية التي قدرتها لمجندات خطتها مقابل الحصول عليها. ولأن الرغبة في التنسيق كانت أكبر لدى الجهاز، فقد وافق على سداد هذه القيمة، برغم المغالاة فيها، حتى يعرف على الأقل ما سوف ينفذ في القرية من خلال تلك الجهة. أما باقي الجهات فقد اكتفت بأن حصلت لنفسها، دون مقابل، على خطة "جهاز بناء وتنمية

القرية"، بأمل أن تقوم كل منها على انفراد بالتنسيق بين هذه الخطة وبين الخطة التي وضعتها لنفسها لتنمية القرية دون إحاطة الجهاز بها.

ولم يقف الأمر عند حد عدم التنسيق التخطيطي فحسب، بل تفاقم إلى التنافس التنفيدي الذي أضر ضررا بليغا بالمشروعات والإستثمارات التي أنفقت فيها. ومن إختبر التعامل الحكومي يعلم أن موازنة كل وزارة أو جهة مركزية أو محافظة تتضمن ثلاثة أبواب، أولها مخصص للأجور والرواتب للعاملين، وثانيها لنفقات التشغيل، أما الباب الثالث فهو مخصص للإستثمارات أي المشروعات التي تقيمها هذه الوزارة أو الجهة. ووفقا لتقليد حكومي قانوني ومستقر، فإن بنك الإستثمار القومي يقوم بإتاحة التمويل المدرج في الباب الثالث على أقساط مرة كل ربع سنة، أي أنه لا يتيح جملة الإستثمارات المدرجة بالباب الثالث دفعة واحدة. وبرغم أن هذا مطبق لدى كل وحدات الجهاز الإداري للدولة التي يمولها ذلك البنك، فإن "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" كان يصطدم بطلبات مخالفة من جهات التنفيذ الحكومية التي تنفذ مشروعاته بصورة إحتكارية فرضها القانون في قطاعات معينة.

فمثلا لا يستطيع المواطن العادي أو جهاز تنمية القرية الحكومي أن يشتري مباشرة من السوق بنظام المناقصة عامودا للإنارة يحتاجه مدخل قرية لإضاءتها، لأن القانون الإحتكاري قد أوكل هذه المهمة فقط للجهات التابعة لوزارة الكهرباء. فإذا ما التزم الجهاز بالقانون وطلب من هيئة كهربة الريف الحكومية تركيب ٥٠ عمودا لإنارة مدخل قرية معينة، مثلا، فهو مطالب بأن يسدد مقدما كل تكاليف هذا المشروع الصغير، في حين أن بنك الإستثمار لا يمول جهاز القرية إلا بجزء أو القسط الأول من التكلفة ويمول الباقي تباعا حسب معدلات التنفيذ. وهنا ترفض هيئة الكهرباء توفير الأعمدة فهي تريد أن تضمن حقوقها مقدما، وجهاز القرية لا يملك أن يأمر بنك الإستثمار بأن يوفر له كل استثماراته مقدما، وبالتالي يتوقف تنفيذ المشروع برغم أنه مدرج في الخطة.

وكل جهة ذات مكانة إحتكارية لا تطلب فقط التكاليف الفعلية للتنفيذ، بل تزيد عليها ما تراه جعلا أو فرضا لصالح العاملين لديها بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من إجمالي التكاليف الفعلية بدعوى ان هذه مشروعات تقوم بها كجهة حكومية لصالح "الغير". وهذا الغير ليس إلا جهاز القرية الحكومي أيضا ومواطن القرية الذي أسهم بموارده القليلة كمشاركة شعبية مع شروق لتدبير التكاليف الفعلية للمشروع.

وهناك شكل آخر من أشكال أضرار عدم التنسيق ظهر مثلا في حالة بناء المدارس الصغيرة المنخفضة التكلفة أو العيادات الصحية أو غيرها من وحدات الخدمات بالقرى. فمثل هذه المشروعات الصغيرة تضمنتها خطة شروق بناء على طلب أهالي القرى الصغيرة المحرومين من وجود مثل هذه الخدمة، وفي حدود مساحة الأرض التي وفروها ذاتيا، وأيضا في حدود الموارد الصغيرة المتاحة لشروق والمشارك الشعبية معا، كان يتم تخطيط إقامة المشروع الصغير ليوفر الخدمة الغائبة

المطلوبة. ولكن الأجهزة الحكومية النوعية أو القطاعية كان لها دوما رأي آخر، فهي تريد أن تفرض نمطا موحدًا وثابتًا لمساحة ومبنى الخدمة التي تؤديها، وإذا لم تتوافر الإمكانيات لذلك لا يقام المشروع الصغير من أساسه. فهئية الأبنية التعليمية لها نمطها المساحي والمعماري الذي لا تتنازل عنه لتقبل إستلام ومن ثم تشغيل الفصول أو المدارس الصغيرة التي أقامها المواطنون بالمشاركة مع شروق بالعزب والنجوع المحرومة من الخدمة التعليمية، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للخدمات المتعلقة بوزارة الصحة وهئية البريد وهئية الإتصالات السلكية والتليفونات، ووزارة الثقافة ووزارة الشباب... الخ. وهكذا تكتشف أن هذه الجهات التي لا يتوافر لديها إستثمارات تقديم الخدمة لمن حرموا منها، ترفض في نفس الوقت أن يمد هؤلاء المحرومون يدهم بالمساعدة في حدود قدراتهم لتتاح لهم الخدمة، أو حتى جزءا منها سوى بشروط هذه الجهات ومواصفاتها... وإلا فلا خدمة تقدم.

وشكل ثالث لأضرار إنعدام التنسيق خلال تنفيذ مشروعات شروق، كان يحدث ويترتب عليه عدم تشغيل المشروع الصغير وبدء دخوله الخدمة لصالح مواطني القرية. ففي حالات عديدة وبعد أن ينجح شروق، خلال مفاوضات صعبة، في تخطي العقبات المتعلقة بالمواصفات التي تفرضها جهة معينة في شكل مكونات ومساحات المبنى، وتقبل أخيرا إستلام المبنى، يفاجأ المواطنون بأن المبنى لم يعمل أو لم يدخل مرحلة التشغيل الفعلي لخدمتهم، لأن الجهة التي تسلمته لم تدرج في موازنتها مسبقا الأعباء المتعلقة بأجور العاملين أو نفقات التشغيل. وبالتالي كان على شروق والمواطنين شركائه في إقامة المشروع أن يسلموا المبنى للجهة الحكومية المحتكرة للخدمة، ويرونه مغلقا دون إستخدام لأكثر من عام كامل في إنتظار أن تدرج هذه الجهة في موازنتها تكاليف تشغيله. وقد ظهرت هذه المشكلة في عشرات المشروعات في شروق المتعلقة بخدمات التعليم والصحة والشباب والبريد والسنترالات.

وشكل رابع لأضرار إنعدام التنسيق، كان يظهر عند تنفيذ مشروعات مد شبكات مياه الشرب إلى المناطق المحرومة في القرى. فكان شروق يتولى توفير المتطلبات العينية للمشروع مثل المواسير ومشمطلات تركيبها، ويقوم المواطنون بالمشاركة في تحمل أعباء حفر مواقع تركيب المواسير ودفع أجور العمال الذين يقومون بالتركيب. وكان جهاز القرية يقوم بشراء المواسير المطلوبة لمد الكميات التي تتطلبها المشروعات في جميع القرى بما أدى دوما إلى إنخفاض تكلفة التوريد نظرا لضخامة الكمية المشتراة. وحرص الجهاز أن يشرك معه في وضع المواصفات الفنية للمواسير كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما أشترط أن يقدم المورد شهادات تؤكد سلامة المواسير ومطابقتها للمواصفات الفنية الرسمية، وذلك من جهتين هما الرقابة الصناعية التابعة لوزارة الصناعة، والهئية القومية لمياه الشرب والصرف الصحي التابعة لوزارة الإسكان. ولا يتم صرف أية مستحقات للجهة الموردة إلا بتوافر هذه الشهادات الرسمية بالنسبة للكمية الموردة لكل قرية على حدة. لكن المشكلة كانت تظهر دوما عند إستلام مسؤولي مرافق المياه في المحليات لهذه المواسير كمرحلة أخيرة قبل البدء في تركيبها، وخاصة في المحافظات التي يتوفر لديها شركات أو هيئات إقتصادية حكومية مسؤولة عن مرفق المياه. ففي كثير من هذه المحافظات كانت تلك الهيئات الحكومية تخلق المشكلات عند إستلام مواسير مياه الشرب في القرى بدعوى عدم صلاحيتها فنيا.

ولأن هؤلاء الموردين للمواسير كانوا ملتزمين أيضا بتوريدا لنفس هذه الجهات الإقليمية لذات نوعية المواسير، فقد كان من المأسى المبكية أن الجهة الحكومية ترفض إستلام المواسير الموردة من خلال مناقصة برنامج شروق، وتقبل نفس المواسير دون تغيير من نفس الجهة الموردة، ولكن من خلال المناقصات التي تتولاها بنفسها. ويتكرر هذه المواقف الغريبة كان التفسير الذي قدمه الموردون أنفسهم ان هذه الجهات الإقليمية غير راضية عن قيام جهاز القرية بطرح المناقصة، وتريد أن تطرحها بنفسها بدلا منه ليحسب ضمن إنجازاتها!!.. وكان هذا هو التفسير المهذب، أما التفسير الأكثر صراحة الذي ذكره بعضهم فإنه يتعلق بالإستفادة المادية التي يجنيها بعض العاملين لدى هذه الجهات من مقاولي التوريدات.

وشكل خامس من أضرار إنعدام التنسيق، كان طرفه الأساسي هو الصندوق الإجتماعي للتنمية، بإعتباره إطارا ضخما لتجميع المعونات الأجنبية التي أتاحت لمساعدة مصر في مواجهة الآثار السلبية المتوقعة لسياسات التحرر الإقتصادي. وكان من المتوقع والمخطط أن يكون هذا الصندوق موردا هاما مساعدا لبرنامج شروق ليوفر له مزيدا من الموارد بدلا من تحميل موازنة الدولة المرهقة كل أعباء التمويل إلى جانب المشاركة الشعبية. ولكن الممارسة جاءت خلاف ذلك، وبدلا من التعاون أو التنسيق بين الصندوق الإجتماعي و "شروق"، كانت القطيعة والتباعد. وقد بذل "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" كل الجهد الممكن للتلاقي مع الصندوق الإجتماعي، غير أن أسباب الإختلاف كانت أقوى من هذه المحاولات. وقد عزا "البعض" ذلك إلى سببين رئيسيين أولهما ذو طبيعة منهجية، وثانيهما ذو طبيعة ذاتية أو شخصية.

وأما عن السبب الأول، فقد كان من بين أهم برامج الصندوق الإجتماعي ذلك المسمى بالأشغال العامة. وكان غرضه الأساسي سرعة إيجاد فرص عمل ولو مؤقتة لأعداد متزايدة من العاطلين الباحثين عن عمل، ومن ثم تبني الصندوق الإجتماعي من خلال ذلك البرنامج تنفيذ مشروعات كثيفة التشغيل للعمال المؤقتة مثل تغطية جوانب الترع ومد شبكات مياه الشرب والتشييدات المختلفة مشترطا أن تكون نسبة ٤٠ في المائة على الأقل من التكاليف في شكل أجور عمال تحقيقا لهذا الهدف. وعلى الجانب الآخر كان "شروق" منهجيا يعتمد على المشاركة الشعبية التطوعية في صورها المختلفة ومن بينها العمل التطوعي الغير مدفوع الأجر لأبناء القرية المشاركين في تنفيذ المشروعات التي يساندها "شروق"، ومن أمثلتها أيضا مد شبكات مياه الشرب. وأصبح الموقف ميدانيا مثيرا للدهشة، فمشروع مد شبكات مياه الشرب إذا قام به "شروق" في قرية يتطوع أبناؤها مجانا دون أجر في تنفيذه، أما نفس المشروع بنفس المكونات إذا نفذ في قرية ملاصقة من خلال الصندوق الإجتماعي يحصل أبناء القرية على أجور مدفوعة نظير عملهم في تنفيذ المشروع. كما لو كان تنفيذ المشروع من خلال الصندوق الإجتماعي هدية مقترنة بأجور مادية للمواطنين، أما إذا كان تنفيذ ذات المشروع من خلال "شروق" فيبدو كأنه عقوبة إجتماعية بحرمان أبناء القرية من مثل هذه الأجور المدفوعة.

ومن الجدير بالملاحظة ان "شروق" برغم حرمانه للمواطنين من هذه الأجور، كان أكثر التصاقاً بهم من نظيره المنفذ من خلال الصندوق الإجتماعي من وجهة نظر الكثيرين. وذهبت الحيرة مذاهب شتى ببعض المسؤولين المحليين في محاولاتهم لتفسير ترحيب ورغبة المواطنين في أن يشاركوا "شروق" برغم حرمانهم من دخل محقق، وعدم ترحيبهم بنفس المشروع إذا نفذ "الصندوق" برغم مكافأتهم بهذه الأجور. ولعل التفسير المنطقي واليسير في نفس الوقت هو ما ذكره بعض أعضاء لجنة "شروق" المحلية في إحدى القرى، فقد شرحوا الموقف ببساطة قائلين "أن مشروع "شروق" قد تم إختياره وإقراره وتحديد مساره داخل القرية من خلال المواطنين وبواسطة لجنة "شروق" وبشفافية كاملة. أما المشروع المشابه الذي نفذ في قرية ملاصقة من خلال الصندوق الإجتماعي فقد تم فرضه من أعلى (من المحافظة) ولم يستشير المواطنون بشأنه ولم يشاركوا في تقرير مساره ولا يعلموا كيف ينفذ لأنها أمور جميعاً تتم دون مشاركتهم". وأياً كان التفسير الحقيقي في هذا الشأن، فإن المهم أنه كان هناك إفتقاد لرؤية مشتركة للعمل التنموي في تنفيذ مشروعات متشابهة أتت جميعاً من خلال الدولة.

أما السبب الثاني لهذا الإختلاف بين شروق والصندوق الإجتماعي، بحسب تفسير بعض الإجتهادات، فكان ذا طبيعة شخصية وذاتية مرده خلاف مزمن بين بعض مسؤولي الصندوق الإجتماعي وقيادات الإدارة المحلية. وهو خلاف سابق زمنياً على ميلاد "شروق"، ولكنه مد ظلاله القائمة مغلقاً كل فرص التعاون الممكنة بين "شروق" والصندوق الإجتماعي. ولعل ذلك التنافس السلبي كان من بين الأسباب الجوهرية لحرمان "شروق" من الفرص الحقيقية للحصول على منح أجنبية متاحة للدولة لأغراض تنموية.

## باء- مشاكل داخلية

### ١- فرض رؤية فوقية مختلفة للبرنامج

فرض الإسراع في مد البرنامج إلى كل قرى الجمهورية قفزا فوق خطته الأصلية المتدرجة زمنياً، ودون توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لذلك، حيث لم يواكب ذلك قناعة الحكومة بزيادة الإعتمادات المالية للبرنامج بنفس نسبة التوسع الأفقي الكبير في تغطيته الجغرافية. أدى ذلك التوجيه بالتوسع الأفقي غير المخطط إلى إنخفاض متوسط نصيب الوحدة المحلية القروية الواحدة من الإعتمادات الحكومية للبرنامج من نحو ٢ مليون جنيه في أول أعوام البرنامج لتصل إلى ما يقل عن ٢١٥ ألف جنيه في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠، أي بانخفاض يقترب من نحو ٨٠ في المائة. وهو ما لعب دوراً شاكاً دوراً هائلاً في عجز البرنامج عن الإستجابة لمتطلبات خطط التنمية التي وضعتها لجان شروق في القرى الجديدة التي دخلها البرنامج، وأفقد البرنامج مصداقيته لدى قطاعات عريضة من مواطني الريف.



وبالإضافة الى ذلك فقد تم فرض رؤية تحدد نوعية المشروعات التي يمولها البرنامج في القرى، وذلك بغض النظر عن نوعية وترتيب أولويات المشروعات التي حددتها لجان "شروق" في القرى، وكذلك بغض النظر عن ضرورة التكامل بين مشروعات البنية الأساسية ومشروعات التنمية الإجتماعية.

لقد إرتكز إهتمام الجهة المسؤولة عن برنامج "شروق" من إنطلاقته الأولى على الإلتزام، وبكامل الشفافية، بضرورة أن تكون لجنة شروق في القرية هي مصدر التعبير عن المشاركة الشعبية في البرنامج، وهي صاحبة السلطة في تحديد نوعية وأولويات المشروعات التي سوف يساندها "شروق" في القرية، طالما استطاعت أن تعبئ المشاركة الشعبية العينية والمادية لتنفيذها.

كما حرصت الجهة المسؤولة عن برنامج "شروق" من خلال جهود خبراء المعونة والإرشاد الفني على توجيه لجان "شروق" كي تتوازن في مطالبها بين إحتياجات دعم البنية الأساسية وبين متطلبات التنمية الإجتماعية. وللعلم، فقد شهد العامان الأولان للبرنامج توازنا في توجيه استثماراته، حيث خصص لمشروعات البنية الأساسية نحو ٦٠ في المائة من الإستثمارات، مقابل نحو ٤٠ في المائة من الإستثمارات توجهت نحو التنمية الإجتماعية على مستوى البرنامج ككل.

ولكن ذلك كله تغير فجأة بعد عامين فقط من بداية البرنامج، حيث فرض توجيه أغلب استثماراته إلى البنية الأساسية، وعلى وجه خاص نحو قطاع مياه الشرب الذي حظي بإستثمارات تجاوزت ٥٠ في المائة من جملة إستثمارات البرنامج. وقد بلغت إستثمارات البنية الأساسية ما يقرب ٨٥ في المائة من إجمالي الإستثمارات، مقابل تساؤل إستثمارات التنمية الإجتماعية إلى نحو ١٥ في المائة فقط، وكان ذلك مخالفا بالضرورة لمطالب وقرارات لجان القرى في "شروق". وضاعت سدى المحاولات للإقناع بضرورة الإلتزام بقرارات القاعدة العريضة صاحبة المصلحة في "شروق"، ولكن الرؤية الفوقية الراضة كان لها رأي آخر خلاصته: إذا كانت لجنة شروق في القرية هي صاحبة السلطة، فما هو دورنا كمركز للقرار في العاصمة؟! ومرارا وتكرارا جرت المحاولة دون جدوى لإيضاح أن هذا هو التغيير الأساسي الذي أتى به برنامج "شروق"... أي إعادة السلطة الغائبة إلى أصحابها الحقيقيين، بل والذين سيدفعون ثمننا لها من خلال مشاركتهم المادية.

وقد أدى الاندفاع الشديد نحو تمويل مشروعات مياه الشرب دون النظر المتأنى إلى المشروع المكمل والضروري، وهو الصرف الصحي، إلى تفاقم مشكلة الصرف في القرى المصرية بشكل مخيف في الأعوام الأخيرة. وأتهم برنامج "شروق" بأنه المتسبب في ذلك لإفراطه الشديد في تنفيذ مشروعات مياه الشرب دون وجود مسارب لمخلفات إستخدامها، وذلك دون ذنب حقيقي لمخطط البرنامج الأصلي.

كذلك، أدى تجاوز أولويات المشروعات التي إختارتها لجان شروق، وفرض نوعيات معينة من المشروعات لتنفيذها، إلى تقلص شعبية البرنامج وتراخي جهود المشاركة الشعبية في هذه المشروعات، إذ إنخفضت نسبتها بصورة واضحة من ٣٦ في المائة من الإستثمارات في بداية البرنامج إلى نحو ١٨ في المائة من هذه الإستثمارات في مشروعات البنية الأساسية بوجه خاص عام ٢٠٠٠.

من جهة أخرى، فقد فرضت الرؤية الفوقية تركيز الإهتمام على المنجزات المادية العينية للبرنامج في شكل مبان وآلات ومعدات، وتوجيه نسبة شديدة الانخفاض إلى الأنشطة المتعلقة بتغيرات في الفكر والسلوك لمواطني القرية، وهي أهم أهداف البرنامج. وكان هذا الإتجاه الغريب أشد ظهورا عام ١٩٩٨-١٩٩٩ حين ألغيت فجأة جميع أنشطة التدريب والتوعية في برنامج "شروق" دون أي تبرير، كما تم الإستغناء عن خبرة أساتذة الجامعات في برنامج "شروق" وأكتفي فقط بموظفي الإدارة المحلية كي يقدموا الإرشاد الفني والمشورة "العلمية" للجان شروق في المحليات. وتم تسريح فريق الخبراء والعلماء الذي كان قد تم تعبئة قدراته للإندماج ليلتحمو ويتفاعلوا مع البرنامج وقياداته الشعبية والتنفيذية في القرى ليضعوا معا خطط البرنامج ويتابعوا أنشطته.

وإستمرارا على نفس التوجه، فقد تم إيقاف جميع أعمال المتابعة الميدانية لمشروعات البرنامج طوال عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، ١٩٩٨-١٩٩٩، ورغم أن هذا العام قد شهد توسعا بنسبة ٥٠ في المائة عن السنة السابقة في إعداد القرى التي شملها البرنامج، وكذلك زيادة ضخمة في تنفيذ عدد المشروعات. وقد تواكب مع ذلك التقييد الشديد في مشاركة قيادات "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" لحضور إجتماعات لجان البرنامج في المحافظات، وبالتالي افتقد الجهاز مركزيا أي صلة واقعية بالمشروعات رغم مسؤوليته المباشرة عن تنفيذها.

كذلك جرى إيقاف أنشطة تقويم مشروعات البرنامج، سواء كان تقويما داخليا أو خارجيا. فإذا ما أضيف هذا إلى إيقاف أعمال المتابعة الميدانية، لظهر على الفور كيف أن البرنامج قد سار خلال هذه الفترة بقوة الدفع الذاتي دون بوصلة توجيه تساعد على تصويب المسار، أولا بأول، أو حتى مرحليا، في مثل هذا البرنامج الضخم الذي من المتوقع أن تظهر فيه بعض الأخطاء التي كانت أعباء المتابعة والتقويم كفيلا بإصلاحها العاجل.

## ٢- اختلال العلاقات المؤسسية للبرنامج

وعلى نفس المنوال الذي أشير إليه سابقا، فقد فرض على البرنامج اختلال شديد في علاقاته المؤسسية. فمن ناحية، تم في منتصف ١٩٩٧، إلغاء وزارة الإدارة المحلية وتجميد مشروع آلية العمل والمتابعة، وهو المشروع الذي كان ينفذه "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٥. وكان هذا المشروع يتيح تواعلا مباشرا ومستمر

مع المحافظات وقياداتها العليا، وهي في نفس الوقت القيادات الفعلية الإقليمية التي يعتمد الجهاز عليها تماما في توجيه ومتابعة مشروعاته في القرى. وبالإضافة الى ذلك كان هذا المشروع من أهم آليات التدريب غير المباشر لتلك القيادات الإقليمية لكي تدرك مفاهيم وأساليب ومنهجية البرنامج الذي تتحمل مسؤولية تنفيذه. والجدير بالملاحظة إن نسبة كبيرة من هذه القيادات قد تم تغييرها وإستبدالها بقيادات جديدة في عام ١٩٩٧ لتصبح مسؤولة عن البرنامج إقليمي في حين أنها لا تعرف عنه شيئا، وخاصة وقد إنعدمت أي فرصة لتدريبها وإكسابها المعارف والإتجاهات المتعلقة بأهدافه ومنهجه. وهو الأمر الذي أدى تدريجيا إلى نتائج غير مرغوبة.

ومن ناحية أخرى، جرى في توقيت متزامن إيقاف أي إجتماعات للجان التنسيق في البرنامج التي يشارك في حضورها ممثلو جميع الوزارات والأجهزة المركزية المعنية بالعمل في التنمية الريفية. وأصبح على "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" أن يسعى لكي ينسق مع كل وزارة أو جهة على إنفراد بشأن مشروعاته التي تتشابه مع مسؤوليات جميع الجهات في وقت واحد. ثم زاد ظهور حالات تعثر التشغيل والإستفادة من مياحي ومنشآت المشروعات بعد إنجاز إنشائها، وذلك لصعوبات التنسيق مع الجهات الحكومية التي تتولى تشغيل هذه المنشآت.

وتواكب مع هذا التدهور، إيقاف جميع أوجه التعاون بين البرنامج وبين الجمعيات الأهلية في القرى التي تشرف عليها وزارة الشؤون الإجتماعية. وكان البرنامج وفق مخططه الأصلي يضع هذه الجمعيات في مقدمة المنظمات الأهلية غير الحكومية التي ألقى عليها عبء تنظيم وتفعيل المشاركة الشعبية، ليس فقط في إبداء الرأي أو توفير مدخلات مادية وعينية لإقامة المشروعات، بل أيضا في إدارة وتشغيل المشروعات المحلية التي تتناسب مع أغراض هذه الجمعيات وأهدافها. علما بأن البرنامج قد أسند إلى عديد من الجمعيات، من خلال المحافظات، مهام إنشاء وإدارة وتشغيل عدد كبير من مشروعاته القروية ذات الصلة أساسا بالخدمات الإجتماعية كدور الحضانه ومشاعل الفتيات ومراكز التأهيل المهني والمكتبات الثقافية ودور المناسبات وغيرها مما لا يدخل في طبيعته العامة في إطار إحتكار السلطة الحكومية المحلية. وكان ذلك يحقق مصداقية كبيرة للبرنامج في أنه يترجم بشكل عملي المشاركة الشعبية الواسعة والعميقة في أنشطته المتنوعة.

ومما زاد من صعوبات هذا التوجه، إنه لم يكتف بأن يكون توجهها مستقبليا بل تم الإصرار على أن ينسحب ذلك على الماضي بأثر رجعي. ثم فرض على البرنامج أن يتجه للكتابة إلى المحافظات لسحب جميع المشروعات التي كان قد أسند تنفيذ إدارتها إلى الجمعيات الأهلية بحيث تستبدل بإدارة حكومية صرفة من خلال الوحدات المحلية القروية. ولأن الصلة أصبحت شبه مقطوعة بين "جهاز بناء وتنمية القرية والمحليات" بعد إلغاء وزارة الإدارة المحلية، فلم يستطع الجهاز أن يتابع تنفيذ هذا التوجيه السلبي، والخاص بسحب المشروعات من الجمعيات الأهلية. وبالتالي لجأت المحليات في ذلك إلى أساليب إدارية مخالفة للقانون المنظم للجمعيات الأهلية، دون أن يتمكن "الجهاز" من أي فعل إيجابي لمواجهة الضرر البالغ الذي لحق به. وبدا أمام الرأي العام المحلي في القرى ان

"شروق" قد خدع الجمعيات الأهلية واستخدمها كأداة لتجميع موارد المشاركة الشعبية لإقامة مشروعاته، وما أن بدأت هذه المشروعات تعمل من خلال الجمعيات الأهلية حتى نقض التزامه بشراكة الجمعيات واستبدالها بجهات أخرى.

### ٣- إعاقة برنامج شروق

واجه برنامج "شروق"، بعض القيود في انطلاقته، مما أثر سلبا على مساره. ويرى البعض ان هذه الإعاقة كانت تستهدف البرنامج في حد ذاته بعدما تكشف لبعض القوى المحنكة لعوائد التنمية ما يمثله البرنامج من تهديد مؤكد لمصالحها الضيقة في مقابل مصالح الفئات العريضة من المواطنين أبناء الريف. بينما يرى البعض الآخر أن تلك الإعاقة استهدفت الجهة المسؤولة عن تصميم البرنامج. ولعل أبرز مثال عن هذه الإعاقة هو المتعلق بمجمع "شروق" في "طنطا" منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧<sup>(١)</sup>.

فقد تمت إقامة هذا المجمع ليكون التجسيد العملي لفكرة ومنهج وأسلوب "شروق" في التنمية بالمشاركة، وليكون أداة التدريب العملي للقيادات المسؤولة عن التنمية الريفية. ولقد تميز هذا المجمع النموذجي بمواصفات محددة، أبرزها ما يلي:

- (أ) التفكير في أنشطته واختيارها وترتيب أولوياتها وتخطيطها، يتم شعبيا بما يحقق تلبية احتياجات فعلية ومصالح حقيقية للمجتمع المحلي الذي سيعمل فيه النموذج؛
- (ب) شمول أنشطته مجالات العمل الأربع الرئيسية للبرنامج في حالة تكاملية، وهي: التنمية البيئية والتنمية البشرية والتنمية المؤسسية والتنمية الاقتصادية، بمجموع ٥٠ نشاطا متنوعا؛
- (ج) أن تغطي أنشطته كل المراحل العمرية للمواطن: الطفولة والشباب والنضج والكهولة؛
- (د) أن تتوازن فيه أنشطة وأدوار كل من المرأة والرجل؛
- (هـ) ضمان إستدامته وإستمراره معتمدا على الذات من خلال أنشطة إقتصادية مولدة للدخل؛
- (و) التدريب على النموذج جزءا أساسيا من تصميمه، ومتكاملا عضويا معه؛

---

(١) تضمن كتاب "شروق التنمية الريفية" الصادر في آذار/مارس ١٩٩٧، وطبعته الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تفاصيل كاملة حول هذا المجمع الفريد من نوعه محليا ودوليا.

(ز) إقامته وإنشائه بمشاركة شعبية منظمة، وبمساندة حكومية مادية وفنية؛

(ح) إدارته وتشغيله بمشاركة شعبية تحوطها المساندة الفنية الحكومية؛

(ط) موقعه الجغرافي سهل الوصول إليه والتعايش فيه للمتدربين من قيادات التنمية المستهدفين بالخطط التدريبية؛

(ي) موقعه الجغرافي يتيح فرصا واسعة لتفاعله مع الناس بما يسهل إنتشار مضمونه التنموي على مدى أوسع من المجتمع المحلي الذي يعمل فيه.

وبإشراف حكومي كامل، تمت إقامة هذا المجمع النموذجي "شروق" في "طنطا" بالتكامل مع المشاركة الشعبية المنظمة بأسلوب الجهد الذاتي، أي دون طرحه في مناقصة على المقاولين. وبالتطبيق السليم قانونيا كان المجمع نموذجا حيا لكل ما دعا إليه البرنامج من اعتماد أسلوب "الجهد الذاتي" في إقامة باقي مشروعات البرنامج. وحقق هذا الأسلوب النتائج المتوقعة وهي: إنخفاض التكلفة وجودة المواصفات والإسراع في التنفيذ.

ودخل المجمع الخدمة فعليا بأنشطة تدريب قيادات "شروق" الريفية في آذار/مارس ١٩٩٧، تحت إدارة الجمعية الأهلية التي مثلت المشاركة الشعبية المنظمة. وحققت هذه الإدارة نجاحا فائقا إذ بلغ فائض مواردها في السنة الأولى للتشغيل نحو ٣٥٠ ألف جنيه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وأصبح المجمع قبلة الزيارات الميدانية لكل من يريد أن يرى "شروق" على الطبيعة بصورة عملية، بما في ذلك وفود دولية عديدة أثنت عليه وأكدت انفراده عالميا.

وبعد إلغاء وزارة الإدارة المحلية في تموز/يوليو ١٩٩٧، وبعد بضعة تهديدات جادة تلقاها رئيس "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" من مصادر مختلفة بدأت حملة شعواء ضد مجمع شروق في طنطا. وفي النهاية جاءت النتائج المؤكدة إنه "لا توجد" أية مخالفات مالية أو حتى إدارية في أسلوب إقامة المجمع وإدارته أو ما يخص من تحملوا هذه المسؤولية. وهو ما أجمعت عليه وزارة الشؤون الإجتماعية والنيابة العامة والنيابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة. ولكن، ذلك لم يحل دون تقويض هذا المجمع النموذجي الذي توقفت غالبية أنشطته وانتفى الغرض الأساسي من إقامته وهو أن يكون نموذجا للتدريب العملي، بعدما أصبح نموذجا حيا للتشويه وإساءة السمعة التي تعرض لها البرنامج والجهة المسؤولة عن تصميمه وتنفيذه.

## عاشرا- تقييم برنامج "شروق"

### ألف- تقييم مشروعات شروق في مياه الشرب

قام الجهاز بإعداد ونشر أول دراسة لتقييم أحد مشروعات برنامج "شروق" وتم نشرها عام ٢٠٠٠. وقد استهدفت هذه الدراسة بصفة عامة تقييم مشروع مد شبكات مياه الشرب إلى الأسر المحرومة في القرى كأحد مشروعات برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة في مصر. وبوجه محدد فقد استهدفت الدراسة:

(أ) التعرف على مدى التحسن في نوعية الحياة الذي تحقق للأسر التي استهدفها هذا المشروع؛

(ب) التعرف على مدى مشاركة هذه الأسر في تحقيق ذلك التحسن.

وقد إجتهدت الدراسة في بناء مجموعة من المؤشرات البسيطة والمركبة لكي تحقق هذين الهدفين وفق شروط إحصائية محددة. وتم تطبيق هذه المؤشرات من خلال بيانات تم جمعها بالمقابلة الشخصية لعينة عشوائية من أرباب الأسر المستفيدة بلغ جملتها ٨٧١٥ أسرة، موزعة على ٢٨٦ قرية من ٢٠ محافظة في الوجهين البحري والقبلي لمصر، وبما يعادل نسبة نحو ١٠ في المائة من جملة الأسر المستفيدة، و ٢٠ في المائة أيضا من جملة القرى المستفيدة من المشروع. وتم جمع البيانات ميدانيا خلال شهور تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:

(أ) إن هذا المشروع قد إستهدف أفقر الفقراء، حيث كان متوسط الدخل الفردي السنوي في الأسر المستفيدة لا يزيد عن ١٢,٩ في المائة من متوسط الدخل الفردي السنوي على المستوى القومي في عام جمع البيانات؛

(ب) إن هذه الأسر الشديدة الفقر كانت محرومة من توافر مياه شرب نقية بطريق آمنة ومستمرة داخل منازلها، وفي حدود قدرتها كانت توفر فقط ٣,٢٨ ليترًا من المياه النقية في اليوم لكل من أفرادها، وهو ما يعادل ٢,٧ في المائة من الحد الآمن صحيا (١٢٠ ليتر يوميا لكل فرد)؛

(ج) ورغم هذا النصيب شديد التواضع من المياه النقية، فإن الفاتورة التي كان على الأسر أن تسددها نقدا مقابلها، كانت تعادل ١٢,٩ في المائة من دخلها السنوي. وإذا أضيف إلى ذلك قيمة أوقات العمل المهدرة في جلب المياه، وقيمة علاج الحالات المرضية بسبب تلوث المياه، وقيمة أيام

التعطّل الإجباري عن العمل بسبب هذه الأمراض، فإن تكلفة هذا النصيب المتواضع من المياه النقية تقفز إلى ٢٢,١ في المائة من متوسط الدخل السنوي للأسرة؛

(د) وبعد تنفيذ مشروع مد شبكات مياه الشرب إلى منازل هذه الأسر، من خلال برنامج شروق، فقد تحقق ثلاث نتائج مباشرة محددة:

(١) حصول هذه الأسر على أحد حقوقها الأساسية في الحياة، وهو توافر المياه النقية باستمرار وبطريقة آمنة داخل منازلها وقت حاجتها إليها؛

(٢) ارتفاع متوسط نصيب الفرد من المياه النقية إلى ١١٩,٣٦ ليتر يوميا لكل فرد، أي ما يقارب ٣٦ ضعف ما كان يحصل عليه من قبل، ويقارب ٩٩,٤٧ في المائة من الحد الآمن صحيا؛

(٣) وبالرغم من الإستهلاك الجديد الكبير، فإن فاتورة الإستفادة التي أصبح على الأسرة أن تسدها قد إنخفضت لكي تعادل ٥,١٩ في المائة فقط من دخلها السنوي، بما يعني ارتفاعا في دخلها السنوي الحقيقي يعادل ١٧,١ في المائة من قيمته. وهو الفرق بين متوسط ما كانت تتكبده سابقا قبل المشروع ومتوسط ما أصبحت تدفعه بعد المشروع من دخلها السنوي سدادا لفاتورة المياه النقية.

(هـ) وقد إجتهدت الدراسة في بناء مؤشر مركب لنوعية الحياة المتصلة باستهلاك المياه النقية، وتكون من سبعة مؤشرات فرعية، كل منها كان مركبا أيضا في حد ذاته، وهي:

(١) مؤشر نسبة مدفوعات الأسرة سنويا للحصول على المياه النقية من جملة دخلها؛

(٢) مؤشر متوسط نصيب الفرد يوميا من المياه النقية؛

(٣) مؤشر متوسط حجم مدفوعات الأسرة سنويا للمنظفات والصابون؛

(٤) مؤشر العادات السلوكية المتصلة باستهلاك المياه النقية؛

(٥) مؤشر نمط إستهلاك المياه النقية المتصلة بالنظافة؛

(٦) مؤشر مكونات البيئة المعيشية المتصلة بإستهلاك المياه؛

(٧) مؤشر ظروف معاناة الأسرة في الحصول على المياه وإستهلاكها.

(و) وقد أوضحت الدراسة أن متوسط ما حصلت عليه الأسرة قبل تنفيذ المشروع، على مؤشر نوعية الحياة، كان يعادل ١٨,٥ في المائة من الحد الأقصى لهذا المؤشر، وارتفع هذا المتوسط إلى ٥٨,٥ في المائة بعد تنفيذ المشروع، بما يعكس تحسنا يعادل ٤٠ في المائة في نوعية الحياة للأسرة وفق هذا المؤشر.

(ز) هل حدث هذا التحسن الطارئ في نوعية الحياة من خلال مشاركة شعبية في إحدائه؟ لقد اجتهدت الدراسة في بناء مؤشر مركب لهذه المشاركة تكون من ثلاث مؤشرات فرعية، كل منها كان مركبا في حد ذاته، وهي:

(١) مؤشر المكون المعرفي للمشاركة؛

(٢) مؤشر المكون الإنفعالي للمشاركة؛

(٣) مؤشر المكون السلوكي للمشاركة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن متوسط ما حصلت عليه الأسرة على مؤشر المشاركة قد بلغ نحو ٥٨,٧ في المائة من الحد الأقصى لهذا المقياس؛

(ح) وبقياس معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) بين ما حصلت عليه الأسرة على مؤشر التحسن في نوعية الحياة وكذلك على مؤشر المشاركة، تبين أن قيمة معامل التحديد موجبة وتساوي ٠,٧٥٦٩، وهي معنوية إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠١. مما يمكن معه القول إنه في ٧٥,٦٩ في المائة من حالات الأسر المستفيدة، كان حدوث التحسن في نوعية الحياة مرتبطا بمشاركتها في إحدائه. وبذلك يكون المشروع قد حقق، في جانبه الفرعي، الهدف الإستراتيجي لبرنامج شروق وهو التحسن في نوعية الحياة من خلال المشاركة؛

(ط) ولكن بأي تكلفة إجتماعية تحقق هذا الهدف؟، اجتهدت الدراسة في قياس نسبة العائد/التكلفة للمشروع، وإتضح إنها تعادل ٦٨,٧٨ في المائة في السنة الواحدة، بما يعني أن المشروع سيستعيد جملة تكاليفه خلال نحو ١٦ شهرا فقط، بينما سيستمر لفترته الافتراضية (١٠ سنوات) أي نحو ثماني سنوات وأربعة أشهر بتقديم خدماته دون أعباء إستثمارية؛



(ي) وأوضحت الدراسة أن البنية المؤسسية، القائمة على إدارة وتشغيل وصيانة المشروع في القرى المستفيدة، تحقق إستدامة إستمرار المشروع. بما يعني أيضا تواصل وإستدامة التحسن الذي تحقق في نوعية الحياة لدى الأسر المستفيدة.

أما بالنسبة للنتيجة العامة للدراسة، فيمكن القول أن مشروع مد شبكات مياه الشرب للأسر المحرومة في القرى، بإعتباره أحد مشروعات برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة، قد حقق بالفعل أهدافه في تحسين نوعية الحياة من خلال المشاركة وذلك بتكلفة إجتماعية منافسة وبنية مؤسسية تكفل الإستمرارية والإستدامة.

وقد أوصت الدراسة بإستمرار التوسع في مشروع مد شبكات المياه النقية تعميما لنتائج الإيجابية، وكذلك الإهتمام بمشروعات الإحلال والتجديد للشبكات القائمة، وتلازم ذلك مع الإهتمام بمشروعات الصرف الصحي. علاوة على التوصية بتكرار هذه الدراسات التقويمية سواء لمشروعات شبكات المياه النقية أو لمختلف مشروعات برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة.

#### باء- تقويم مشروعات شروق في خدمات المرحاض الصحي

في إطار إهتمام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بتقويم نتائج تنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" لتكون أساسا لبناء خطته المستقبلية، فقد نسق الجهاز مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) لإجراء دراسات متعمقة لتقويم منجزات البرنامج وخاصة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي والإصحاح البيئي، حيث تعاوننا في تنفيذ عدد من أنشطته. والدراسة الراهنة هي مقدمة لهذه الدراسات وتختص بالتعرف على رؤية المستفيدين من مشروع المرحاض الصحي ذو الحفرتين، وتم نشرها عام ٢٠٠٠.

ويعد هذا المشروع من النماذج الهامة في برنامج "شروق" حيث شارك في تنفيذه "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، ومنظمة اليونيسيف، وهيئة المعونة الدانمركية (دانيدا)، والمحافظات، ولجان برنامج "شروق" في الوحدات المحلية القروية، والإتحاد العام للكشافة، وذلك إلى جانب المشاركة الشعبية من الأسر المستفيدة من المشروع.

وخلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٥/١٩٩٨-١٩٩٩) تحقق من خلال المشروع إستفادة نحو (٩٥٤١) أسرة ريفية محرومة من وجود مكان صحي مناسب لقضاء الحاجة الطبيعية داخل منازلهم، وذلك بإنشاء مرحاض صحي ذو حفرتين داخل المنزل. وقد توزعت هذه الأسر في بعض قرى محافظات بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج وقنا.

وقد أجريت الدراسة الراهنة على عينة ممثلة للأسر المستفيدة في بعض هذه القرى وقد بلغ حجم العينة (٤٢٤) أسرة موزعة على ثماني قرى هي: سدس بمحافظة بني سويف، وشوشة ونزلة حسين بمحافظة المنيا، ودير الجنادلة وبني مزار ومنقباد بمحافظة أسيوط، والمراشدة والعركي بمحافظة قنا. وذلك بالإضافة إلى عينة من (٦٠) أسرة اختيرت كعينة ضابطة من أسر لم تستقد بعد من المشروع في قرىتي نزلة القاضي والكولة بمحافظة سوهاج.

وقد صممت للدراسة استمارتا إستبيان لجمع البيانات من عينتي الدراسة خلال المقابلة الشخصية مع ربوات الأسر في العينتين، وقام بهذه المقابلة باحثات مدربات، خلال الأسبوع الثاني من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

#### وفيما يلي ملخص لبعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- استخدام أفراد الأسر المبحوثة العديد من الأماكن لقضاء حاجتهم قبل الشروع ببناء أماكن الخلاء، والتي ذكرت المبحوثات إنها كانت أكثر الأماكن إستخداما سواء من قبل العينة التجريبية حوالي ٤١ في المائة أو الضابطة نحو ٥٧ في المائة، خاصة بالنسبة للرجال منهم. وتلاها إستخدام أماكن مخصصة بالمنزل للعينة التجريبية نحو ٢٩ في المائة خاصة بالنسبة للنساء، وحظائر الماشية بالنسبة للعينة الضابطة نحو ١٨ في المائة خاصة بالنسبة للرجال. بينما كانت أقل الأماكن إستخداما بشكل عام هي الترع ومجاري المياه لكلا العينتين سواء بالنسبة للنساء أو الرجال نحو ٢ في المائة؛

٢- أبدت المبحوثات حالة واضحة من عدم الرضا لديهن ولدى أسرهن في عينتي الدراسة بشكل عام عن الوضع قبل تركيب المراض، وارتفعت نسبة عدم الرضا في العينة الضابطة نحو ٨٠ في المائة عنها في العينة التجريبية والتي كانت نحو ٧٢ في المائة؛

٣- وكانت أهم أسباب عدم الرضا التي أبدتها المبحوثات هي أن هذا الوضع يؤثر على أمن النساء وسترهن نحو ٤٧ في المائة، وأن عدم وجود مراض في المنزل يؤدي إلى عدم النظافة ويحمل أفراد الأسرة جهد للبحث عن مكان لقضاء الحاجة نحو ٤٦ في المائة؛

٤- وقد أدت تلك الحالة إلى وجود شعور عالي بأهمية الحاجة إلى وجود مراض صحي داخل المنزل نحو ٩٨ في المائة لدى عينتي الدراسة؛

٥- ولكن ٥٨ في المائة و ٥٣ في المائة فقط ممن شعروا بالحاجة إلى وجود مراض صحي في المنزل، من مفردات العينة التجريبية والضابطة على التوالي، هم الذين فكروا في تركيب مراض داخل المنزل؛

٦- أما الذين فكروا في تركيب المرحاض فقد إصطدم نحو ٩٤ في المائة و ٩٨ في المائة منهم بعدم قدرتهم المالية على ذلك في عيني الدراسة التجريبية والضابطة على التوالي؛

٧- ومن بين أسر العينة التجريبية التي إستفادت من المرحاض الجديد كان ٥٤ في المائة منهم هم أصحاب مبادرة بالتقدم للمسؤولين عن المشروع كي يدرجوا ضمن المستفيدين منه، كذلك أبدى نحو ٤٢ في المائة من أفراد العينة الضابطة إستعدادهم للمبادرة والسعي لتركيب المرحاض لديهم؛

٨- وقد شارك نحو ٦٤ في المائة من الأسر المستفيدة في تحمل جانب من الأعباء المادية لتنفيذه إلى جانب ما تحملته الجهات المنفذة، وأيضاً أبدى نحو ٨٣ في المائة من أفراد العينة الضابطة إستعدادهم للمشاركة في تركيب المرحاض في حالة تنفيذ المشروع في قراهم؛

٩- وكانت أهم الأسباب التي تكمن وراء عدم مشاركة نحو ٣٧ في المائة من مفردات العينة التجريبية في تحمل تكاليف تركيب المرحاض، هي ضعف القدرة الإقتصادية وعدم وجود رجال في الأسرة وحالتهم المرضية؛

١٠- أما الأسر التي شاركت في أعباء المشروع من مفردات العينة التجريبية فقد تنوعت صور هذه المشاركة فيما بين خليط من الإسهامات العينية والعمل البشري نحو ٥٦ في المائة، والمشاركة بمدخلات عينية نحو ٢٩ في المائة، ومشاركة بالعمل البشري نحو ١٥ في المائة من الحالات. هذا وقد أبدى نحو ٥٩ في المائة من أسر العينة الضابطة إستعدادهم للمشاركة في تكاليف المشروع إذا ما إتيح لهم تنفيذه، وذلك بالجهد والعمل نحو ٥٩ في المائة، وبتقديم الخدمات نحو ٣٤ في المائة، ونحو ٧ في المائة بمشاركة أخرى مالية وعينية؛

١١- وبتقدير قيمة مشاركة الأسر المستفيدة من المشروع (العينية التجريبية) بكافة صورها وأنواعها، وجد نحو ٤٤ في المائة منهم قدرت مشاركتهم بمبالغ تقع ما بين ٢٠ وأقل من ٥٠ جنيه مصري، وان نحو ٣٦ في المائة منهم قدرت مشاركتهم بمبالغ تقع ما بين ٥٠ وأقل من ١٠٠ جنيه مصري، وان نحو ١٧ في المائة منهم قدرت مشاركتهم بمبالغ أقل من ٢٠ جنيه مصري، وأن نحو ١٣ في المائة منهم زادت قيمة مشاركتهم عن ١٠٠ جنيه مصري؛

١٢- وعن وجهة نظر المشاركين من المشروع فيما قدمته الحكومة والجهات المتعاونة من مشاركة في تحمل أعباء تنفيذ المرحاض داخل منازلهم، فقد ذكر نحو ٧٤ في المائة من الحالات ان هذا يستوجب شكر الحكومة والجهات المتعاونة، واعتبرت نسبة ٢١ في المائة منهم أن ذلك دليل على إهتمام الدولة بالفئات غير القادرة ورعايتها لهم، في حين ذكرت نسبة ٥ في المائة ان ذلك واجب طبيعي على الحكومة ان تؤديه؛

١٣- وعن أهم أسباب الرضا الإجماعي عن المشروع الجديد (إتاحت فرصة ذكر أكثر من سبب واحد). فقد ذكرت نسبة ٧٤ في المائة من الحالات ما حققه المشروع من نظافة للمنزل والأمان من الذباب والعفن والروائح الكريهة، ونسبة ٥٣ في المائة ذكرت ما حققه من ستر للإناث والأمان لهن، وذكرت نسبة ٣ في المائة ان قضاء الحاجة داخل المنزل أقل إرهاقا من قضائها خارجه، وأشارت نسبة ٣ في المائة منهم إلى أن ذلك أفضل صحيا؛

١٤- وقد أفادت نسبة ٧٩ في المائة من المبحوثات أن أسرهن قد حصلت على فرصة منظمة للتعرف على الأسلوب السليم لإستخدام المراض، وذلك خلال تدريب وزيارات تعريف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تدور في معظمها حول التوسع في تعميم تنفيذ المشروع وزيادة التركيز على برامج التوعية والتدريب، وأيضا الإستمرار في الدراسات التقييمية الكاشفة عن الآثار الإجتماعية والإقتصادية للمشروع.

### جيم- تقويم مشروعات شروق في الخدمات البريدية

قام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بإعداد دراسة لتقويم الخدمات التي تقدمها مكاتب البريد في قرى "شروق"، وذلك بإعتبار هذه المكاتب أحد المشروعات الخدمية الهامة التي يقدمها برنامج "شروق" في مجال تنمية البنية الأساسية. وتلخصت أهداف الدراسة في التعرف على طبيعة وحجم الخدمات المختلفة التي تقدمها هذه المكاتب، ومدى تكرار الإستفادة من هذه الخدمات، وكذلك آراء المستفيدين من هذه الخدمات في مدى توفرها ورضائهم عنها. كما أستهدفت الدراسة قياس الآثار التي ترتبت على إنشاء مكاتب البريد في قرى شروق والتعرف على مدى إستعداد المستفيدين من الخدمات التي تقدمها هذه المكاتب للمشاركة في أي مشروعات تنموية مستقبلية أخرى لبرنامج "شروق".

ولكي يتم التعرف على طبيعة وحجم الخدمات المختلفة، فقد تم تصميم إستمارة إستبيان جرى توزيعها على مكاتب البريد التي تم إنشاؤها حديثا في قرى "شروق" بمختلف المحافظات. وتم إستيفاء البيانات من ٧٠ مكتبا تمثل نحو ٨٢ في المائة من إجمالي هذه المكاتب. كما تم تصميم إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية للتعرف على آراء المستفيدين من خدمات هذه المكاتب. وتم إجراء مقابلات شخصية، خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو عام ٢٠٠٠، مع ٣٠٠ ريفي من المترددين على هذه المكاتب في ثلاث قرى بثلاث محافظات مختلفة، تم إختيارها بطريقة عشوائية، وذلك بواقع ١٠٠ ريفي من كل قرية. وهذه القرى هي: قرية شوني-مركز طنطا-محافظة الغربية، قرية أبو عزيز-مركز مطاي-محافظة المنيا، وقرية الوادي-محافظة جنوب سيناء. وقد قامت ثلاث فرق من جامعي البيانات، بواقع فريق لكل محافظة، بجمع البيانات الأولية من الريفيين المستفيدين من خدمات مكاتب البريد، وذلك بعد تدريب أعضاء هذه الفرق على كيفية إستيفاء إستمارة الإستبيان.

### وتتلخص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

تقوم جميع مكاتب البريد التي تم إنشاؤها في قرى "شروق" بتقديم الخدمات المختلفة التي يحتاجونها الريفيون، وتشمل هذه الخدمات كل من: توفير الطوابع والنماذج المختلفة، وإرسال وتسليم الخطابات العادية والمسجلة، وإرسال وتلقي الحوالات البريدية، وإرسال وإستلام الطرود وشرائط التسجيل، وصرف المعاشات.

كشفت الدراسة عن وجود درجات عالية من الإستفادة من هذه الخدمات، ويعتبر ذلك مؤشرا جيدا على جدوى الإستثمار في هذه الخدمة ومبررا كافيا لإنشاء المزيد من مكاتب البريد في القرى التي تحتاج إليها. وبالإضافة إلى الآثار المباشرة لإنشاء هذه المكاتب، فهناك أيضا العديد من التأثيرات الإيجابية غير المباشرة على جهود التنمية، ومن أهمها:

(أ) مراعاة البعد الإجتماعي الذي يتمثل في توصيل الخدمات الإتصالية الأساسية للريفيين الذين يحتاجون إليها، وما يترتب على ذلك من توفير موارد مثل الوقت والمال والجهد، وهي موارد يمكن أن توجه إلى جهود التنمية؛

(ب) إمكانية تجنب الكثير من حوادث الطرق التي ترتبط بخروج الريفيين وإضطرابهم إلى إستخدام وسائل، قد تكون غير آمنة، للإنتقال إلى قرى أخرى بعيدة عنهم للحصول على هذه الخدمات؛

(ج) إمكانية إقبال المستثمرين على الإستثمار في أنشطة إقتصادية إنتاجية، طالما يوجد مكتب للبريد يمكن أن يساعدهم في إيداع أموالهم أو إيرادات مشروعاتهم وعدم إضطرابهم إلى المخاطرة بنقلها.

### دال- تقويم مشروعات شروق في الخدمات الصحية

قام "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بإعداد دراسة لتقويم مشروعات شروق في الخدمات الصحية، نشرها عام ٢٠٠٠. إستهدفت هذه الدراسة بشكل عام تقويم دور البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" في رفع مستوى الخدمات الصحية في الريف المصري، وذلك عبر مجموعة من الأهداف المباشرة التي تتطلب معرفة الأمور الآتية:

(أ) الفروق في درجة الإستفادة من الخدمات الصحية والمشاكل المتعلقة بها قبل وبعد "شروق"؛

(ب) التعرف على التقدم في نوعية الحياة للأسرة الريفية من خلال الخدمات الصحية "شروق"؛

(ج) التعرف على مدى المشاركة الشعبية في مشروعات الخدمات الصحية في "شروق"؛

(د) وضع المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تزيد من فاعلية دور البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" في رفع المستوى الصحي لأبناء الريف المصري.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء مجموعة من المقاييس والمؤشرات الإحصائية البسيطة والمركبة وفق شروط محددة. كما تم إختيار إحدى الوحدات المحلية بمحافظة القليوبية كمجال جغرافي للدراسة الميدانية وفق بعض المعايير التي تتيح موضوعية التقييم للبرنامج فيما يختص بالخدمات الصحية، ووفق حجم النفقات على المشروعات الصحية، بحيث تتوسط المحافظات في هذا الشأن. كما روعي في إختيار الوحدة المحلية محدودية الفترة الزمنية التي يتم تنفيذ البرنامج خلالها. وقد تم إختيار الوحدة المحلية لقرية "مرصفا" مجالا جغرافيا للدراسة الميدانية، وتم إختيار ٤٥٠ أسرة معيشية بقرى الوحدة المحلية، وقد بلغ كسر المعاينة نحو ٦,١ في المائة من إجمالي عدد الأسر في الوحدة المحلية المختارة.

وقد تم جمع البيانات من خلال الملاحظة العلمية، وبيانات السجلات، كما تم تصميم إستمارة إستبيان ومراجعتها بواسطة ذوي الخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمراكز البحثية، وتم تنفيذ إختيار مبدئي لها على مجموعة من المبحوثين قبل إعتقاد صيغتها النهائية. تلا ذلك جمع الإستمارات من أسر العينة من خلال فريق بحثي مدرب، وإستغرقت فترة جمع البيانات قرابة الشهرين خلال نيسان/أبريل، وأيار/مايو عام ٢٠٠٠.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

(أ) إن نحو ٤٩,٣ في المائة من المبحوثين يفضلون الوحدة الصحية كمكان لتلقي العلاج للأمراض البسيطة والإسعافات الأولية؛

(ب) أشار نحو ٨٥,٨ من المبحوثين إلى معاناتهم من إرتفاع تكاليف العلاج؛

(ج) غالبية المبحوثين ذوي درجة متوسطة من الوعي والإستعداد للمشاركة في أنشطة شروق الصحية ٧١,٣ في المائة، وقد شاركوا في إختيار وترتيب أولوية مشروعات الخدمات الصحية ضمن خطة برنامج شروق في القرية؛

(د) ٩٢,٧ في المائة من المبحوثين لم يشاركوا بأي مساهمة مالية لهذه المشروعات، و ٩٦ في المائة منهم لم يشاركوا أيضا بالجهد في إقامة تلك المشروعات؛

(هـ) أوضح نحو ٧٤,٤ في المائة من المبحوثين أن محصلة المشاكل الصحية التي يواجهونها قد إنخفضت بشكل كبير بعد إقامة الوحدة الصحية لشروق؛

(و) أكد نحو ٧٦,٧ في المائة من المبحوثين على زيادة التخصصات الطبية المتاحة في الوحدة الصحية لشروق عنها قبل إقامتها؛

(ز) أكدت نتائج الدراسة أن المستوى الصحي في عينة الدراسة يأخذ الشكل الطبيعي بعد إقامة الوحدة الصحية لشروق (٧٦,٤ في المائة ذوي مستوى صحي متوسط، ١٣,١ في المائة مستوى منخفض، ١٠,٤ في المائة مستوى رفيع)؛

(ح) أشارت نتائج الدراسة إلى إنخفاض دور الوحدة الصحية لشروق في القيام بالتوعية الصحية وتنظيم الدورات التدريبية المتخصصة.

كما بينت الدراسة أن هناك فروقا معنوية بين درجة الإستفادة من الخدمات الصحية والمشاكل الصحية والتخصصات الطبية، منفردة ومجمعة، قبل "شروق" وبعدها. وقد أوضحت نتائج الدراسة الخاصة بنوعية الحياة ومؤشراتها الفرعية، ما يلي:

(أ) تحققت زيادة نسبية في الدخل المتوسط للأسرة بعد "شروق" تبلغ ٦٩,٤٥ جنيها، تمثل نحو ٣٧,١ في المائة من متوسط القيمة النقدية لمدفوعات الأسرة للحصول على الخدمات الصحية قبل "شروق"؛

(ب) إن هناك تغيرا وفروقا إيجابية في نمط الحصول على الخدمات الصحية بعد شروق عن قبلها؛

(ج) إن هناك تغيرا وفروقا إيجابية في ظروف المعاناة التي كانت تتحملها الأسرة للحصول على الخدمات الصحية بعد إقامة مشروعات "شروق" الصحية؛

(د) إن هناك تغيرا نسبيا في نوعية الحياة (المقياس المركب من الثلاث بنتائج الأخيرة المشار إليها) بلغ نحو ١٤٣,١٧ في المائة؛

(هـ) أوضحت النتائج حصول المبحوثين على درجة متوسطة فيما يختص بالمشاركة في إحداه التغيير، بمكوناته المعرفية والإنفعالية والنزوعية؛

(و) أوضحت النتائج ان مجموع التكلفة الإجتماعية لتنفيذ مشروعات شروق بأعبائها المختلفة (الأعباء التي تتحملها الأسرة المستفيدة، والتي يتحملها المجتمع المحلي، والتي يتحملها المجتمع القومي) تعادل نحو ٣٠٢,٧ جنيها للأسرة المستفيدة الواحدة؛

(ز) إتضح ان نسبة العائد إلى تكلفة مشروعات شروق الصحية تعادل نحو ٢٢,٩ في المائة، أي أن عائد المشروع في عامه الأول سوف يغطي نحو ربع تكلفته الإستثمارية، وبذلك، يمكن إسترداد التكلفة الإستثمارية للمشروع خلال نحو أربع سنوات، وعلى أساس أن العمر الإفتراضي للوحدة الصحية يبلغ نحو ٢٥ سنة، فبدءا من العام الخامس تصبح جميع عوائده صافية دون أي تكاليف إستثمارية، كما أن نسبة العائد إلى التكاليف تصل إلى نحو ٥٧٣,٥ في المائة عند الأخذ في الإعتبار العمر الإفتراضي للمشروع (٢٥ سنة).

ومن خلال تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن القول بأن مشاركة برنامج "شروق" في إقامة المشروعات الصحية قد حقق أهدافه في تحسين المستوى الصحي لأبناء الريف المصري بمشاركتهم، وكذلك حقق تحسين نوعية الحياة بتكلفة إجتماعية مناسبة وتتفق مع الإمكانيات والموارد المتاحة.



## حادي عشر - مستقبل برنامج "شروق"

### ألف - رؤية المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية لمستقبل "شروق"

حدد المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية رؤيته لمستقبل "شروق"، بعد أن تدارس مفهوم البرنامج وركائزه وأسلوبه ومنهاج عمله وآلياته وإستراتيجية تنفيذه حتى عام ٢٠١٧، وبعدها أتيح له من تمويل والإنجازات العملية التي حققها. وفي تقرير مرفوع إلى رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٠، تجسدت هذه الرؤية في ما رآه المجلس من مشكلات واجهت البرنامج وما إقترحه من توصيات خاصة بمستقبل البرنامج.

#### ١ - "المشكلات" التي واجهت تطبيق برنامج "شروق"

(أ) البدء في تنفيذ البرنامج قبل الإنتهاء من إعداد الموظفين الحكوميين على المستوى القاعدي، بتدريبهم وتحويل إتجاهاتهم نحو الأسلوب الجديد للتنمية بالمشاركة في "شروق"، مما أدى إلى تعثر بعض الإجراءات؛

(ب) البدء في تنفيذ البرنامج دون إجراء التعديلات التشريعية الضرورية على قانون الإدارة المحلية لتعميق اللامركزية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية، مما أدى إلى صعوبة التعاون والتنسيق بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ؛

(ج) النظر إلى "شروق" من جانب الجهات المسؤولة عن التمويل في الدولة بإعتباره برنامجا قطاعيا للتنمية الريفية ينافس باقي برامج الوزارات الأخرى في التنمية الريفية على الموارد المحددة، بدلا من النظر إليه بإعتباره مظلة قومية لجهود الدولة بكافة وزاراتها في القطاع الريفي، بما يحقق التنمية المتكاملة؛

(د) تركيز توزيع الإعتمادات، بنسبة ٩٧ في المائة على التنفيذ العيني لإقامة المشروعات (تشبيدات، مبان، آلات، معدات)، وتوجيه نسبة شديدة الإنخفاض من الإعتمادات للتنمية البشرية بنسبة ٣ في المائة فقط من خلال التدريب والتأهيل والتثقيف لزيادة المعارف وتعميق الإتجاهات، بل وإيقاف كافة أعمال التدريب في البرنامج عام ١٩٩٨-١٩٩٩؛

(هـ) إفتقاد التنسيق والتكامل مع قطاعات هامة في الدولة لها أنشطة جوهرية في القرى، وفي مقدمتها وزارة التأمينات والشؤون الإجتماعية والصندوق الإجتماعي للتنمية، وإفتقاد إمكانات المساندة من الجمعيات الأهلية لتعبئة وتنظيم المشاركة الشعبية، وكذلك إفتقاد التنسيق مع وزارات أخرى عديدة؛

(و) ازدواجية النظر من جانب الدولة إلى مشروعات التنمية الإقتصادية الصغيرة في القرى، فبينما تعفى من الضرائب إذا حصلت على تمويل من الصندوق الإجتماعي للتنمية وبرنامج الأسر المنتجة، فإنها لا تعفى من الضرائب إذا حصلت على تمويل من مشروع "شروق" من خلال صندوق التنمية المحلية، أو حتى إذا اقيمت كلها بالجهود الذاتية دون قروض؛

(ز) التركيز على نوعية معينة من مشروعات البنية الأساسية، وتحديدًا، مياه الشرب، بغض النظر عن ترتيب أولويات المشروعات التي حددها آليات البرنامج على المستوى القروي، وأيضًا بغض النظر عن ضرورات التكامل بين المشروعات خروجًا عن خطته ومنهجه الأصلي؛

(ح) الإسراع في بسط تنفيذ البرنامج إلى قرى الجمهورية كافة، قفزًا فوق خطته الأصلية المتدرجة زمنيًا، وفي نفس الوقت، لم تزد فيه إعمادات البرنامج بنفس نسبة توسعه الكبير، وبالتالي فقد إنخفض متوسط نصيب الوحدة المحلية القروية من إعمادات البرنامج، مما أضعف مصداقيته؛

(ط) إيقاف المتابعة الميدانية في البرنامج بكامله طوال عامي ١٩٩٧-١٩٩٨-١٩٩٩ بالرغم من أن هذا العام قد شهد توسعًا بنسبة ٥٠ في المائة عن السنة السابقة في عدد القرى التي شملها البرنامج، وكذلك في عدد المشروعات التي نفذها؛

(ي) عدم صرف أية حوافز أو تعويض جهد إضافي للعاملين المحليين المنفذين للبرنامج في القرى والمراكز والمحافظات، وفي الوقت الذي تقوم جهات أخرى بصرف مثل هذه الحوافز بدلا لتنفيذ برامجها، مما أضعف من حماس العاملين لدى البرنامج؛

(ك) إتباع نفس الأساليب والإجراءات الحكومية المعقدة في تنفيذ مشروعات البرنامج، برغم أنها تشمل نسبة ٣٤ في المائة كمشاركة شعبية متنوعة الصور مثل (العمل، الأرض، الخامات، والتبرعات النقدية)؛

(ل) إستعجال تحقيق نتائج تنموية سريعة من البرنامج، برغم أن خطته بنيت على أساس الوصول إلى أهدافه في القرية الواحدة خلال ٢٠ عاما حتى سنة ٢٠١٧، وتصور ان التنمية، بما فيها من تعديل سلوك الأفراد، يمكن أن تتم في سنوات محددة.

#### باء- توصيات تقرير المجلس القومي

توزعت هذه التوصيات على أربعة محاور محددة، هي: المشاركة الشعبية، المساندة الحكومية، آليات العمل، والمعونة الفنية.

أولاً: المشاركة الشعبية؛ نظراً لأن المشاركة الشعبية هو جوهر برنامج "شروق" وأساسه الصلب، فإنها تحتاج إلى مزيد من الإهتمام بالنواحي الآتية:

- (١) توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بحيث تشمل كافة فئات المجتمع المحلي دون تمييز أو تفرقة، والتأكيد على إتاحة فرص أكبر للمرأة الريفية وللشباب الريفي للمشاركة الفعالة في جهود التنمية؛
- (٢) أن تقوم المنظمات الأهلية بأدوار تنفيذية في مشروعات التنمية، كتعبير عملي مباشر عن المشاركة الشعبية المنظمة في تنفيذ برنامج "شروق"، مع ضرورة أن تكون هذه المنظمات ذات قاعدة عضوية متسعة ومفتوحة لكل أبناء المجتمع القروي وتعمل بمنهج ديمقراطي، ومعتمدة على الذات؛

#### ثانياً: المساندة الحكومية؛

- (١) أن يتمتع البرنامج بالأولوية في فرص الاستفادة من المنح والمعونات الخارجية المتاحة للدولة، ومن الضروري تجميع شتات هذه المنح والمعونات الخارجية المخصصة للتنمية الريفية تحت مظلة البرنامج القومي؛
- (٢) إتاحة الفرصة للمزج بين التمويل الحكومي المخصص لمشروعات "شروق" والتمويل الأهلي من المشاركة الشعبية في إطار تمويلي واحد، للصرف منه على تنفيذ المشروع الواحد بأسلوب واحد، بموافقة لجان برنامج "شروق"؛
- (٣) المعاملة الضريبية العادلة لكل المشروعات الإقتصادية الصغيرة، حيث أن بعضها يتمتع بإعفاءات ومزايا إذا تم تمويله بقروض من الصندوق الإجتماعي للتنمية، في حين تحرم نفس النوعية من المشروعات من هذه الإعفاءات إذا ما تم تمويلها من صندوق التنمية المحلية التابع لـ "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية".

#### ثالثاً: آليات العمل؛

- (١) بذل المزيد من الموضوعية في إختيار وتحديد مندوبات ومندوبي "شروق" من الشباب المتعلم في المربعات السكنية في القرى والتوابع الصغيرة، وكذلك تواصل تأهيلهم بالتدريب والتثقيف والمعونة الفنية، باعتبارهم قاعدة الإتصال الجماهيري المباشر لبرنامج "شروق"، مع تنظيم نشاطهم بما يتيح الفرصة الضرورية لتعبئة وتوجيه جهودهم في خدمة البرنامج. والتأكيد على أهمية حفزهم وإثابتهم معنوياً

وماديا، وإتاحة الفرصة أمامهم للإنتفاع بفرص مشروعات إقتصادية خاصة، مع تأكيد الحفاظ على طبيعتهم كمتطوعين لخدمة جيرانهم المواطنين في المربعات السكنية؛

(٢) أن تكون لجنة "شروق" على جميع المستويات المحلية هي القاعدة المباشرة لبرنامج "شروق"، والتأكيد على أدوارها الجوهرية في إختيار مشروعات التنمية، وترتيب أولوياتها، ووضعها في خطة زمنية، وتوزيع أدوار تنفيذها، وتوزيع الإعتمادات المتاحة فيما بين المشروعات، وتحديد حجم وطبيعة وإستهناض وتعبئة المشاركة الشعبية المادية والعينية في هذه المشروعات، ومتابعة تنفيذها وتقويمها الدوري؛

(٣) إعادة النظر في الهيكل الوظيفي لإدارات تنمية القرية بالمحافظات، بما يتناسب مع مسؤولياتها الجديدة والمتعددة في برنامج "شروق"، ورفع مستواها التنظيمي لتكون مديريات عامة لتنمية القرية تتبع المحافظات إداريا، وتتلقى توجيهاتها الفنية من "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" مركزيا؛

(٤) التركيز على أهمية الدور المحوري الذي يؤديه صندوق التنمية المحلية، التابع لـ "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية"، في إنجاح برنامج "شروق"، باعتباره الآلية الأساسية لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الإقتصادية الواردة في خطط شروق المحلية، من خلال قروض ميسرة للقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، لإتاحة فرص عمل جديدة في القرى، وخاصة للشباب وللمرأة، وزيادة الدخل الريفي عن طريق التصنيع والتوجه التصديري وإستخدام تقنيات ملائمة؛

(٥) ضرورة توفير موارد مالية لمشروعات التنمية الإقتصادية في برنامج "شروق" وذلك عن طريق المنح والمعونات الخارجية أو المحلية، وأيضاً عن طريق القروض الميسرة طويلة الأجل من مصادر حكومية وخارجية؛

(٦) أهمية التنسيق والتكامل بين برنامج "شروق" من ناحية والصندوق الإجتماعي للتنمية من ناحية أخرى، مما يساعد على توفير المتطلبات المالية لتنفيذ مشروعات البرنامج في إطار منهجه وآلياته، وأن تقوم الحكومة بتشجيع كافة البنوك العامة والخاصة للإقبال على توفير التمويل لمشروعات التنمية الإقتصادية في برنامج "شروق" من خلال قروض تقدمها للقطاع الخاص، وكذلك للمنظمات الأهلية ذات الطابع الإقتصادي التي لا تستهدف الربح.

#### رابعاً: التدريب والتثقيف والمعونة الفنية؛

إن إستمرار ونجاح برنامج "شروق" مستقبلاً يحتاج إلى تنفيذ أنشطة عديدة للتدريب والتثقيف والمعونة الفنية، وهو ما يتطلب التأكيد على نواح معينة في هذا المحور، من بينها:

- (١) تأهيل وتدريب وتثقيف وتقديم معونة فنية لكل مستويات العمل، بدءاً من المواطن العادي في اصغر وأقصى عزبة وكفر ونجع، مروراً بمندوبات ومندوبي "شروق" ولجانته ومسؤولي تنفيذه، حكوميين وشعبيين، على مستوى القرية والمركز والمدينة والمحافظلة والجمهورية؛
- (٢) توفير الكفاية العددية والكفاءة النوعية للخبرات المحلية الوطنية التي يعهد إليها بمهام التدريب والتثقيف والمعونة الفنية في برنامج "شروق" وتوسيع مجال وقاعدة إختيارها الموضوعي دون التقيد بمواقعها الوظيفية أو تبعيتها الإدارية؛
- (٣) مشاركة الجامعات ومراكز البحث العلمي في توفير إحتياجات برنامج "شروق" من الخبرات الوطنية المطلوبة لتنفيذ التدريب والتثقيف والمعونة الفنية، نظير مقابل عادل يعوض هذه الخبرات عن الجهد والوقت المبذول في أنشطة البرنامج؛
- (٤) أهمية الدور الجوهري والضروري والحيوي الذي يجب أن تؤديه أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في التعريف ببرنامج "شروق"، وتبسيط الأضواء على نماذجه المحلية الناجحة، وإستنهاض المشاركة الشعبية بمختلف صورها كي تتسع وتعمق إسهاماتها في كافة أنشطته ومشروعاته؛
- (٥) التأكيد على عدم قبول خبرات أجنبية للمشاركة في المعونة الفنية للبرنامج، إلا إذا كانت من نوعية راقية لا تتوافر في نظير محلي؛
- (٦) ضرورة التقييم الدوري لبرنامج "شروق" من خلال جهة محايدة غير مشاركة في تنفيذه أو تقديم المعونة الفنية له، وأن تعلن بإستمرار نتائج هذا التقييم، والتأكيد على الإستفادة من نتائجه في تعديل خطط وأساليب عمل البرنامج بما يكفل أفضل الفرص لنجاحه.

٢- رؤية لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب  
تجاه مستقبل برنامج شروق

في تقرير أعدته لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب عام ٢٠٠٢ بشأن مستقبل برنامج شروق، ورد بأن المشاركة هي جوهر برنامج شروق وأساسه الصلب، وأنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، ولذلك فإن توصيات اللجنة جاءت مشابهة إلى حد بعيد لتوصيات المجلس القومي، إذ تناولت ما يلي:

(أ) توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بحيث تشمل كافة فئات المجتمع المحلي دون تمييز أو تفرقة، والتأكيد على إتاحة فرص اكبر للمرأة الريفية وللشباب الريفي للمشاركة الفعالة في جهود التنمية؛

(ب) ان تقوم المنظمات الأهلية بأدوار تنفيذية في مشروعات التنمية، كتعبير عملي مباشر عن المشاركة الشعبية المنظمة في تنفيذ "برنامج شروق" ...؛

(ج) ان يتمتع البرنامج بالأولوية في فرص الاستفادة من المنح والمعونات الخارجية المتاحة للدولة...؛

(د) إتاحة الفرصة للمزج بين التمويل الحكومي المخصص لمشروعات شروق والتمويل الأهلي من المشاركة الشعبية في إطار تمويلي واحد...؛

(هـ) المعاملة الضريبية العادلة لكل المشروعات الاقتصادية الصغيرة...؛

(و) بذل المزيد من الموضوعية في اختيار وتحديد مندوبات ومندوبي شروق من الشباب المتعلم في المربعات السكنية بالقرى والتوابع الصغيرة، وكذلك تواصل تأهيلهم بالتدريب والتثقيف والمعونة الفنية...؛

(ز) ان تكون لجنة شروق على جميع المستويات المحلية هي القيادة المباشرة لبرنامج شروق...؛

(ح) إعادة النظر في الهيكل الوظيفي لإدارات تنمية القرية بالمحافظات، بما يتناسب مع مسؤولياتها الجديدة والمتعددة في برنامج شروق...؛

(ط) التركيز على أهمية الدور المحوري الذي يؤديه صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية في إنجاح برنامج شروق باعتباره الآلية الأساسية لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الواردة في خطط شروق المحلية...؛

(ي) ضرورة توفير موارد مالية كافية لمشروعات التنمية الاقتصادية في برنامج شروق....؛

(ك) أهمية التنسيق والتكامل بين برنامج شروق من ناحية والصندوق الإجتماعي للتنمية من ناحية أخرى...؛

(ل) أهمية الدور الجوهري والضروري والحيوي الذي يجب ان تؤديه أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في التعريف ببرنامج شروق...؛

(م) التأكيد على عدم قبول خبرات أجنبية للمشاركة في المعونة الفنية للبرنامج، إلا إذا كانت من نوعيه راقية لا تتوافر في نظير محلي؛

(ن) ضرورة التقييم الدوري لبرنامج شروق من خلال جهة محايدة غير مشاركة في تنفيذه أو في تقديم المعونة الفنية له...؛

(س) إتاحة الإطار التشريعي الملائم لنمو وازدهار المشاركة الشعبية؛

(ع) إعادة النظر في الحدود الإدارية للوحدات المحلية القروية، والمراكز، والمحافظات، بما يسمح أن يكون كل مستوى منها وحدة اقتصادية اجتماعية يتوافر لديها موارد محلية تسمح بان يكون لها خططها التنموية وخياراتها في التنمية المستدامة والمعتمدة بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية المحلية؛

(ف) إعادة النظر في هيكل التمويل المحلي بما يحقق حصول المحليات مباشرة على نصيب عادل من مواردها المالية سواء أتت في شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة وسواء سدها المواطنون أو الشخصيات الاعتبارية، وذلك بنسبة معينة مما يتم تحصيله في نطاق الوحدة القروية، وبنسب أخرى للوحدات المحلية التي تعلوها (المركز - المحافظة)؛

(ق) توفير الإطار التشريعي والمؤسسي الذي يتيح أن يكون لكل وحدة محلية قروية خطة خمسية للتنمية تتوافق مع الخطط القومية للدولة، وموازنة سنوية متكاملة الأبواب (نفقات جارية واستثمارية)...؛

(ر) النقل الفعلي لسلطة إدارة التنمية إلى المستوى المحلي القاعدي فيما يتعلق بكافة أنشطة التنمية التي تتم بالقرية؛

(ش) إتاحة فرص التآخي والتوأمة بين القرى القديمة القائمة، وبين مواقع تحددها الدولة في المناطق الزراعية الجديدة، بما يسمح بانتقال "جماعات" من شباب القرية القديمة لكي يقيموا ويعمروا معا قريتهم التوأمة الجديدة. يشجعهم على هذا الانتقال دفء علاقاتهم الاجتماعية السابقة بدلا من شعور الاغتراب والرغبة من التجريب، وهو ما يسمح بانتقال جانب من مدخرات وخبرة القطاعات الاقتصادية في القرية القديمة لكي تستثمر في القرية التوأمة الجديدة، وذلك كله في إطار إعادة توزيع السكان على مجمل المعمور المصري؛

(ت) تشجيع الاستثمار الخاص في القرية، بما يضمن خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل الريفي وتشجيع المشروعات الصغيرة وفتح الفرص أمام تحمل القطاع غير الحكومي لمسؤولياته في التنمية المحلية، في إطار يحافظ على البيئة واستدامة فرص التنمية المستقبلية من ناحية، ويحفظ أيضا السلام الاجتماعي من إحتكار المقدرات الاقتصادية المحلية من ناحية أخرى.

وأخيرا، توسيع فرص المشاركة الفعالة للجامعات والمراكز البحثية الوطنية فكريا وعمليا في أنشطة التنمية المحلية وخاصة في مضمار بلورة أساليب تكنولوجية متطورة ملائمة للبيئة المحلية ترفع من مستوى كفاءة وجودة مختلف الأنشطة والخدمات التنموية.



## خاتمة

مع تصاعد الاقتناع السياسي والشعبي بأهمية وضرورة الأخذ بمنهج المشاركة الشعبية في التنمية، فإن إستمرار تطبيق برنامج "شروق" حتى يبلغ مداه المخطط حتى عام ٢٠١٧ يصبح مطلباً جوهرياً لأنه في الأساس برنامج للتنمية بالمشاركة الشعبية.

وبرغم ما تحقق حتى الآن من إنجازات في هذا البرنامج، فلا يمكن الإدعاء بأن الطريق هو طريق سهل، ولعل المشكلات التي بلورها المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية تكشف حجم التحديات الكبيرة التي تواجه هذا البرنامج والفروق بين ما كان مخططاً في تصميمه الأصلي وبين ما فرضته ظروف وواقع التطبيق.

ولا شك، ان ما انتهت إليه توصيات المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية ولجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب يعد بالغ الأهمية لضمان إستمرار ونجاح البرنامج في المستقبل. وبناء عليه، فإن تبني هذه التوصيات، سوف يسهم في تحقيق الآمال المرجوة من هذا البرنامج القومي في تنمية ريفية متكاملة للريف المصري التي يتطلع إليها الملايين من أبناء مصر.

## المراجع

- (١) إبراهيم محرم. التنمية الريفية المتكاملة. مؤسسة فريدرش ناومان، مكتب القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠، الطبعة الثانية ١٩٩٤.
- (٢) إبراهيم محرم. شروق التنمية الريفية. دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة ٢٠٠١، الطبعة الرابعة ٢٠٠٢، الطبعة الخامسة ٢٠٠٣.
- (٣) "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية". تقويم مشروع مد شبكات مياه الشرب للأسر المحرومة بالقرى المصرية، سلسلة تقويم برنامج شروق (١). ٢٠٠٠.
- (٤) "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية". تقويم مشروع المرحاض الصحي ذو الحفرتين. سلسلة تقويم برنامج شروق (٢)، ٢٠٠٠.
- (٥) "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية". تقويم مشروعات مياه الشرب المتكاملة في برنامج "شروق"، سلسلة تقويم برنامج شروق (٣). ٢٠٠١.
- (٦) "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية". تقويم مشروع الخدمات البريدية في برنامج "شروق"، سلسلة تقويم برنامج "شروق" (٤)، ٢٠٠١.
- (٧) "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية". تقويم مشروعات الخدمات الصحية في برنامج "شروق"، سلسلة تقويم برنامج "شروق" (٥)، ٢٠٠١.
- (٨) "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية". أثر برنامج "شروق" على جودة الحياة الريفية، سلسلة تقويم برنامج "شروق" (٦) تحت النشر، ٢٠٠٣.
- (٩) "جهاز بناء وتنمية القرية المصرية" بالإشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
  - تقرير التنمية البشرية لمحافظة القليوبية، ٢٠٠٣.
  - تقرير التنمية البشرية لمحافظة كفر الشيخ، ٢٠٠٣.
  - تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم، ٢٠٠٣.
  - تقرير التنمية البشرية لمحافظة أسيوط، ٢٠٠٣.
  - تقرير التنمية البشرية لمحافظة الشرقية، ٢٠٠٣.
  - تقرير التنمية البشرية لمحافظة المنوفية، ٢٠٠٣.
  - تقرير التنمية البشرية لمحافظة الإسكندرية، ٢٠٠٣.



---